



The Asia Foundation



CENTRE FOR LAW
AND DEMOCRACY

م

لجان الانتخابات وتوفير المعلومات:
دراسة مقارنة لممارسات أفضل من حول العالم

أيلول 2012

شكر وتقدير

قام بإعداد هذا التقرير مركز القانون والديمقراطية، بالتعاون مع مؤسسة آسيا، كجزء من برنامج دعم الانتخابات في أستراليا و أندونيسيا، الذي تتولّى إدارته مؤسسة آسيا ويحظى بالتمويل الكامل من هيئة المعونة الأسترالية. نتوجّه بالشكر إلى كلّ من فازو موهان، من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، وفيل دياك، من اللجنة الانتخابية الأسترالية، لمساهمتهما القيّمة في هذا المشروع.

إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعود ل كاتبها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الحكومة الأسترالية أو هيئة المعونة الأسترالية.

مركز القانون والديمقراطية، هاليفاكس ومؤسسة آسيا، سان فرانسيسكو
الرقم الدولي المعياري للكتاب – 3-4-9878751-0-978-

للاتصال:

مركز القانون والديمقراطية

العنوان: 39 شارتيويل لاين

هاليفاكس، N.S.، B3M 3S7

كندا

هاتف: 3688 - 431 902 +1

البريد الإلكتروني: info@law-democracy.org

www.law-democracy.org

مؤسسة آسيا

العنوان: أديتياورمان رقم 40

كيبايوران بارو، جاكرتا 12160

إندونيسيا

هاتف: 88424 727 21 +62

البريد الإلكتروني: aiesp@tafindo.org

www.asiafoundation.org

هذا التقرير مرخّص بموجب:

رخصة المشاع الإبداعي: غير تجارية-النسبة-الترخيص بالمثّل 3.0

- للقرءاء مطلق الحرية في نسخ، أو توزيع أو عرض محتويات هذا التقرير، والافتباس منه شرط:
1. ذكر مركز القانون والديمقراطية، ومؤسسة آسيا، وهيئة المعونة الأسترالية على أنها المسؤولة عن إعداد التقرير.
 2. عدم استخدام هذا العمل لأهداف تجارية.
 3. توزيع أي أعمال مستقاة من هذا التقرير بموجب رخصة مشابهة لهذه الرخصة.

للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/>

مقدمة

بتاريخ 15 تشرين الأول من العام 1995، انعقدت الانتخابات الرئاسية في العراق، فأعيد بموجبها انتخاب صدام حسين، الديكتاتور ذي الأسلوب البطشي رئيساً للبلاد مرةً بعد، إثر فوزه بنسبة 99.96% من الأصوات. وقد أفادت التقارير أن نسبة المشاركة في التصويت قد بلغت 99.47%. ومن المعروف أن صدام لم يكن الطاغية الأول الذي يستخدم هذه الاستراتيجية كوسيلة تحوّل البقاء في منصبه. فالزعماء الديكتاتوريون عبر التاريخ، من يوليوس قيصر، إلى كيم جونج الثاني وصولاً إلى معمر القذافي قد استفادوا من الانتخابات غير المشروعة أو المدبّرة ليؤمنوا لأنفسهم مسحةً من الشرعية يصفونها على نظام حكمهم. وكما تدلّ عليه هذه الأمثلة، تعتبر الانتخابات، بحكم أهميتها، باباً للتلاعب بالنتائج، ذلك أن مجرد الإقدام على إجراء الانتخابات لا يسم الدولة بصبغة الديمقراطية.

وبالتالي، لإحقاق الحق في المشاركة السياسية، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي، لا بد من أن يحظى المواطنون بفرصة المشاركة في انتخابات "نزيفة"¹. عندما تتسم الانتخابات بالنزاهة، فهي غالباً ما توصف في وسائل الإعلام وغالباً ما يراها المراقبون الانتخابيون أيضاً على أنها "حرة وعادلة"، وهذا هو المعيار الذي لم يتوافر في انتخابات صدام حسين. مهما يكن من أمر، لتحقق الانتخابات هدفها - وهو عموماً تحويل السلطة السياسية من مجموعة أولى من الممثلين المنتخبين إلى مجموعة أخرى - لا يكفي أن تكون هذه الانتخابات حرةً وعادلة، بل الأهم أن يعترف بها جمهور الناخبين وأن يقبل بها على اعتبار أنها كانت بالفعل كذلك.

فمن الأهمية بمكانٍ عظيم أن يفهم المواطنون ككل، ولا سيما مناصرو الجانب الخاسر، نتائج الانتخابات ويقبلوا بها، ويقتنعوا بواقع أنّ ولاية انتخابيةً سوف تمنح للفائز في الانتخابات (فيما يحرم من هذه الولاية الخاسر في الانتخابات). وفي حال لم يقبل المواطنون بهذه النتائج، فمن المحتمل أن تنتشب الاضطرابات وتشتري معها أعمال العنف. وتجسّد حالة الفوضى التي سادت عقب انتخابات كينيا عام 2007، والتي أودت بحياة 1500 شخص وأدت إلى تشريد 600 ألف آخرين مثلاً حياً حول ما يمكن أن يحدث عندما ترفض شريحة كبيرة من المواطنين نتيجة الانتخابات باعتبارها غير مشروعة.²

في نهاية المطاف، لعلّ الهدف المتوخى يتمثل في تحقيق الثقة بنتائج الانتخابات، ولكن هذا الأمر بدوره يتطلب الثقة في العملية التي تجري الانتخابات على أساسها. وهذا ما يؤثر على نجاح الانتخابات على مستويات عدة. فعلى سبيل المثال، لا بد من أن يتحلّى الأفراد بالثقة منذ البداية، فيثقون أنّه من الأجدى بهم أن يقدموا على التصويت (أي أنّ أصواتهم سوف تحتسب وأنها ستحدث فرقاً). في بعض الحالات، لا سيما في الانتخابات التي تعقد للمرة الأولى، قد لا يشعر الكثير من الأفراد بالثقة

¹ راجع، على سبيل المثال، المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

² "التوصل إلى اتفاق إنهاء الأزمة الكينية"، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي، 12 نيسان 2008. متوفرة على الموقع:

<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/7344816.stm>

اللازمة والتي من شأنها أن تدفع بهم ليقصدوا مكتب الاقتراع كي يدلوا بأصواتهم، وهي عملية من شأنها أن تكون مرهبةً إلى حدّ بعيد، ناهيك عن أنها تتطلب الكثير من الوقت.

من المفيد إقامة التمييز بين العملية الفعلية التي تجري الانتخابات على أساسها، ووجهات النظر العامة حيالها، مع الاعتراف بأن الروابط وثيقة ما بين الإثنين. ففيما من المهم طبعاً أن تكون الانتخابات حرةً ونزيهةً بالفعل، تبقى وجهات النظر حيال طبيعة هذه الانتخابات على قدر من الأهمية أيضاً نظراً لدورها في الحفاظ على مصداقية النظام الديمقراطي واستقراره. تسهم عوامل عدة في اتسام العملية الانتخابية الفعلية بالنزاهة، وفي تكوين وجهات النظر العامة حيال ذلك. لأهداف هذا التقرير، يكفي ذكر أنّ تقديم المعلومات للناخبين أمر محوري في الحالتين. ففي كافة الأنظمة الديمقراطية المتطورة وفي الديمقراطيات التي في طور النمو أيضاً، للشفافية أهمية كبيرة في العملية الانتخابية وهي تلقى فهماً واعترافاً ضمنيّين.

وهذا الأمر واضح للعيان بغير وسيلة. ففي حال لم تتوافر لدى كثيرٍ من أعضاء جمهور الناخبين، أو حتى لدى البعض منهم، المعلومات حول كيفية التسجيل والتصويت، لن يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات، ما يقوّض بالتالي صلاحية هذه الانتخابات. وإذا لم يعرف الناخبون شيئاً عن الأحزاب، والمرشحين، ومقترحاتهم وبرامجهم السياسية، فلن يتمكنوا من ممارسة خياراتهم الانتخابية بفعالية، وبالتالي، لن تمثل النتائج إرادتهم الحرة. وفي حال لم يعلموا كيف تسير الانتخابات، ولأي مستويات من الحكم سيصوّتون وما يفعله المسؤولون الذين يتم انتخابهم في هذه المراكز، أو لم يفهموا الدور الذي تؤديه أصواتهم في العملية، فمن غير المرجح أن يقدموا على التصويت، ومن غير المرجح أيضاً أن تمثل الانتخابات إرادتهم الحرة.

وتعتبر الثقة بالانتخابات مرهونةً، بنواحي هامة، بالثقة في الهيئة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات والإشراف عليها (ويشار إليها في هذا التقرير باللجنة الانتخابية أو لجنة الانتخابات).³ ففي حال تبين أنّ هذه الهيئة غير كفوءة، أو منحازة سياسياً، لا تتمتع بالموارد الكافية، أو تتسم بالفساد، أو غير قادرة على التعامل مع الجهات الفاعلة التي تسعى إلى إفساد العملية الانتخابية، أو كانت عاجزةً عن إدارة الانتخابات بطريقة تضمن عمليةً حرةً ونزيهةً، بكل ما يعنيه هذا الأمر، فمن الأرجح أن يحد ذلك من ثقة العامة في الانتخابات ونتائجها.

لذلك فإن هذه الثقة ترتبط على نحوٍ هام بالتزام اللجنة الانتخابية الشفافية في عملها. وإن إخفاقها في ذلك قد يأتي نتيجة الإخفاق في حل مشاكل فعلية في إدارة الانتخابات أو يؤدي إليه أو يسهم فيه. وعلى حدّ التعبير الشهير لقاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأميركية لويس برانديس: "شعاع صغير من الشمس هو المطهرّ الأفضل من الجراثيم."⁴ كما من الممكن

³ تستخدم الدول المختلفة تسميات مختلفة للإشارة إلى الهيئة أو الهيئات المسؤولة عن الإشراف على العملية الانتخابية، وتتولى هذه المسؤولية أنواع مختلفة من الهيئات في دول مختلفة. في هذا التقرير، يؤتى على ذكر "اللجنة الانتخابية" كاختزال للإشارة إلى كل هذه الهيئات.

⁴ مال الآخرين، وكيف يستخدمه المصرفيون (نيويورك: شركة فريديريك أ. ستوكس، 1914). ص. 92

أن يؤدي إخفاق اللجنة الانتخابية بأداء واجبها بكل شفافية إلى فقدان الثقة في الطريقة التي تعتمدها اللجنة لإدارة الانتخابات، ولو كانت هذه اللجنة في الواقع تؤدي واجبها على أكمل وجه.

لضمان تدفق حر للمعلومات ذات الصلة بالانتخابات، لا بد من الاستعانة بعددٍ من القوى الفاعلة، وبأنظمة معلومات مختلفة. تشكّل الأحزاب نفسها، إذ تنطلق من مصلحتها الشخصية المتمثلة في الفوز في الانتخابات، جزءاً أساسياً من النظام الأوسع لنشر المعلومات. كما تشكّل وسائل الإعلام بدورها لاعباً أساسياً في هذا المجال، باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات المتصلة بالانتخابات بالنسبة إلى عدد كبير من المواطنين. كما تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً فعالاً في هذا الصدد، من خلال برامج توعية الناخبين مثلاً، أو مراقبة العمليات الانتخابية ونشر نتائجها، وتوفير آراء تحليلية بديلة ووجهات نظر مختلفة حيال الانتخابات. كما ساهمت شبكة الإنترنت إلى حد كبير في زيادة عدد هذه الجهات الفاعلة والأساليب التي تعتمدها لنشر المعلومات ذات الصلة بالانتخابات، من المدونين الفرديين إلى منتديات النقاش، وصولاً إلى المواقع الإلكترونية التي تستضيفها وسائل الإعلام التقليدية والتي تكون متخصصةً بعرض المحتوى الذي ينتجه المستخدمون.

وللجان الانتخابية أيضاً دور عظيم في هذه العملية. ففي بعض المجالات البارزة - كتوفير المعلومات المتعلقة بالأحزاب أو المرشحين المتنافسين في الانتخابات ونتائجها - تمثل اللجان الانتخابية المصدر الرسمي الوحيد للمعلومات. وفي مجالات أخرى - كتوعية الناخبين - تعمل اللجان الانتخابية إلى جانب جهات فاعلة أخرى، وتتعاون معها في غالب الأحيان من أجل ضمان التدفق المناسب للمعلومات. بغض النظر عن دورها الاستباقي في الكشف عن المعلومات، بصفتها هيئات عامة، تخضع اللجان الانتخابية إلى الحق في المعلومات (أو حرية المعلومات)، وعليه، تلتزم في إتاحة الوصول إلى أي معلومات لديها، في ما عدا استثناءات ضيقة على نحو ملائم.

على الرغم من الدور الهام الذي تؤديه اللجان الانتخابية، لا تتوافر حالياً أي معايير أساسية قائمة، أو حتى أي دراسات تحدّد بوضوح ممارسات أفضل في ما يتعلق بنشر المعلومات من قبل هذه الهيئات. يبحث هذا التقرير في المقاربات المختلفة لنشر المعلومات من قبل اللجان الانتخابية في دول ومناطق عدة من حول العالم، كما يحدد ممارسات أفضل في هذا الشأن، ويدرج المقاربات التي يقتضي تجنبها. انطلاقاً من هذه الممارسات، واستناداً إلى القانون الدولي، يتوسّع هذا التقرير في إطار عمل خاص بمعايير الممارسات الفضلى للجان الانتخابية. ومن هنا، يسعى هذا التقرير إلى توفير مصدر من المعلومات تتهل منه اللجان الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية المتطورة والنامية، فيمدها بقاعدة أساسية تقيّم اللجان الانتخابية على أساسها مقارباتها الحالية في مجال نشر المعلومات، وتطرح الأفكار للتحسينات. كما ترتدي هذه المعايير أهمية خاصة بالنسبة إلى اللجان الانتخابية في الديمقراطيات الناشئة، التي لا تضطلع بمسؤولية المحافظة على الثقة في النظام فحسب، بل التي يفترض بها أيضاً أداء دور فاعل في بناء الديمقراطية حيث لم تكن قائمةً أو مترسخةً من قبل، والتعامل مع مواطنين تجدرّ فيهم عموماً الشك في المؤسسات العامة وفي العملية السياسية.

تعتمد اللجان الانتخابية في مختلف أنحاء العالم أنظمةً متنوعةً لنشر المعلومات، بما في ذلك وسائل الإعلام على اختلافها (المطبوع، والإذاعة والتلفزيون)، الاتصال المباشر بالناخبين وغير ذلك من الأنظمة (كاللوحات الإعلانية، والمطويات والرسائل القصيرة عبر الهواتف الخليوية). ولكن، في عددٍ كبيرٍ من الدول، أصبحت الإنترنت تمثل نظاماً تزداد أهميته أكثر فأكثر في مجال نشر المعلومات. قد ينطبق هذا الأمر على الجميع، وعلى الهيئات العامة كافة، ولكن من العدل القول إنه، وفي جميع أنحاء العالم، تمتلك اللجان الانتخابية بعض أكثر المواقع الإلكترونية تفصيلاً، وشموليةً مقارنةً بأي هيئة عامة أخرى. في الواقع، اتخذت لجان انتخابية عدة خطوات هامة من أجل تحويل مواقعها الإلكترونية إلى مراكز محورية للمعلومات تتيح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالجوانب الانتخابية كافة. يركز هذا التقرير إذاً، وبشكلٍ مكثفٍ، على استخدام اللجان الانتخابية للإنترنت، نظراً إلى كون الشبكة العنكبوتية حديثةً نسبياً في دولٍ عدة، وبسبب النقص في الدراسات والمعايير حول استخدام اللجان الانتخابية للإنترنت كوسيلة لنشر المعلومات، ومدى تنوع نطاق المواقع الإلكترونية، ومحتواها وإدارتها من قبل اللجان الانتخابية.

1. معلومات عامة

1.1. المعايير الدولية ذات الصلة

الحق في المشاركة السياسية حق منصوص عليه في القانون الدولي. ويتمتع هذا الحق بالحماية بموجب المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁵، وهي تنص على ما يلي:

1. لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.
2. لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.
3. إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

وتبرز هذه المعايير نفسها عن كثب على الشكل الآتي في المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁶، وهو عبارة عن اتفاق ملزم من الناحية القانونية صادقت عليه 167 دولة طرف⁷:

يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

- (أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً؛
- (ب) أن ينتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين؛
- (ت) أن تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلاده.

وترد ضمانات مشابهة في المادة 23 من الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان⁸، المادة 13 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب⁹، والمادة 3 من البروتوكول رقم 1 المضاف إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان¹⁰. صحيح أن الكلمات الدقيقة

⁵ القرار رقم 217 أ (3) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 كانون الأول 1948. لا يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بصفته قراراً صادراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ملزماً بشكلٍ رسمي. ولكن بعض الأحكام التي ينص عليها، والمادة 21 منه، أصبحت ملزمة قانوناً على اعتبارها من القانون الدولي العرفي.

⁶ القرار رقم 2200 أ (21) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمعتمد بتاريخ 16 كانون الأول 1966، ودخل حيز التنفيذ في 23 آذار 1976.

⁷ حتى شهر أيلول 2012.

⁸ اعتمدت في سان خوسيه، كوستاريكا، بتاريخ 22 تشرين الثاني 1969، مجموعة معاهدات منظمة الدول الأميركية رقم 36، دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 18 تموز 1978.

⁹ اعتمد بتاريخ 27 حزيران 1981، 21 المواد القانونية الدولية 58 (1982)، دخل حيز التنفيذ بتاريخ 21 تشرين الأول 1986.

لأشكال الحماية هذه قد تختلف إلا أن جميع هذه الاتفاقيات تشدّد على ضرورة عقد الانتخابات بحيث يمثّل التصويت التعبير الحر عن إرادة الناخبين.¹¹

وقد تمّ الاعتراف بأهمية الشفافية في العملية الانتخابية في وثائق دولية عدة. في العام 2001، صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار حول تعزيز وتوطيد الديمقراطية يناشد الدول الأعضاء بما يلي:

[ضمنان] من خلال التشريع، والمؤسسات، والآليات حرية تشكيل أحزاب سياسية ديمقراطية يمكنها المشاركة في الانتخابات، وأيضاً الشفافية والعدل في العملية الانتخابية...¹²

ضمن القارة الأفريقية، ارتقت الحاجة إلى الشفافية في الانتخابات إلى مبدأ مساوٍ لمفهوم الانتخابات الحرة والعادلة. تنصّ المادة 3 من الميثاق الأفريقي للديمقراطية، والانتخابات والحكم، وهو من الوثائق القانونية الملزمة، على المبادئ الأساسية التي ترعى الانتخابات، وتشير المادة 3(4) منه إلى ما يلي:

إجراء انتخابات دورية، شفافة، حرة وعادلة...¹³

في المادة 17، تعيد الدول تأكيد التزامها بإجراء انتخابات شفافة.

على نحوٍ مشابه، أتى في الإعلان المتعلق بمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة، الذي اعتمده المجلس البرلماني الدولي، الهيئة الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي، الجامع للبرلمانات من حول العالم، ما يلي: "يجب أن تتخذ الدول التدابير اللازمة والمناسبة لضمان شفافية العملية الانتخابية برمتها"¹⁴. وقد أشارت لجنة المساعدة والمراقبة الانتخابية الخاصة بالاتحاد الأوروبي إلى الآتي:

¹⁰ اعتمدت بتاريخ 4 تشرين الثاني 1950، مجموعة المعاهدات الأوروبية رقم 5، دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 3 أيلول 1953. اعتمد البروتوكول بتاريخ 20 آذار 1952، مجموعة المعاهدات الأوروبية رقم 9، دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 18 مايس 1954.

¹¹ من الجدير بالذكر أنّ هذا المبدأ أقلّ وضوحاً في الميثاق الأفريقي.

¹² القرار رقم 96/55 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 28 شباط 2001، المادة 1 (د) (4). متوافر على الرابط:

<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNODC/GEN/N00/565/15/PDF/N0056515.pdf?OpenElement>.

¹³ اعتمد في الجلسة العادية الثامنة للجمعية العامة للاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، أثيوبيا، 30 كانون الثاني 2007، دخل حيّز التنفيذ في 15 شباط 2012.

¹⁴ اعتمد في الجلسة 154، في باريس، بتاريخ 26 آذار 1994. أعيد إنتاجه في إصدار مايل د. بودا، إعادة الكلام عن الانتخابات الحرة والنزيهة: مائدة مستديرة دولية حول معايير الانتخابات بتنظيم من الاتحاد البرلماني الدولي، (جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الثاني 2004)، ص. 109.

متوافر على الرابط: http://www.ipu.org/PDF/publications/ffelections_en.pdf.

في ما يتعلق بالانتخابات، يشير الحكم الرشيد إلى إطار عمل تشريعي وتنظيمي ملائم، فضلاً عن إدارة انتخابات شفافة وخاضعة للمساءلة – بما في ذلك عملية مستقلة للإشراف والمراقبة – تضمن احترام حكم القانون. ويعتبر المواطنون المطلعون، الذين يمتلكون العملية الانتخابية، العامل الرئيسي في هذا السياق.¹⁵

إن الحق في الوصول إلى المعلومات التي بحوزة الهيئات العامة، أو الحق في المعلومات، الذي تم الاعتراف به بموجب القانون الدولي كجزء من الحق الأوسع في حرية المعلومات، يعتبر ذا صلة بالنسبة إلى عملية نشر المعلومات من جانب اللجان الانتخابية. تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل. واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية.

وتضمن المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مصطلحات مشابهة الحق في حرية التعبير.

صحيح أنّ مفهوم الحق في المعلومات، بمعناه الحالي، لم يكن معترفاً به عند اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلا أنّ التطورات التالية قد أدت إلى الاعتراف بهذا الحق باعتباره مشمولاً في لغة الضمانات الدولية للحق في حرية التعبير، وتحديدًا الحق في "استقاء" الأنباء والأفكار و"تلقاها".

منذ العام 1999، اعتمدت الولايات الدولية الثلاث (ومن ثم الأربع) الخاصة بحرية التعبير – ممثلةً بالمقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن حرية الرأي والتعبير، ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن حرية الإعلام، والمقرر الخاص بمنظمة الدول الأمريكية بشأن حرية التعبير والمقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات – إعلانات مشتركة سنوية حول القضايا المختلفة لحرية التعبير. وقد تضمّن الإعلان المشترك لعام 2004 تركيزاً هاماً حول الحق في المعلومات، نصّ من بين أمور أخرى على ما يلي:

الحق في الوصول إلى المعلومات التي بحوزة السلطات العامة حق أساسي من حقوق الإنسان يجب أن يسري مفعوله على المستوى الوطني من خلال التشريعات الشاملة (مثل قوانين حرية المعلومات) على أساس مبدأ الكشف الأقصى، ما يفرض أنه من الممكن الوصول إلى المعلومات كافة في ما عدا استثناءات قليلة.¹⁶

في الحقبة نفسها تقريباً، اعتمدت الأنظمة الإقليمية الثلاث لحماية حقوق الإنسان في الأمريكيتين، وفي أفريقيا وأوروبا الإعلانات المتعلقة بحرية التعبير أو التي تتناول تحديدًا الحق في المعلومات.¹⁷

¹⁵ بيان صادر عن لجنة المساعدة والمراقبة الانتخابية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، للجنة/2000/0191 النسخة النهائية. متوافر على الرابط:

<http://eurlex.europa.eu/LexUriServ.do?uri=CELEX:52000DC0191:EN:HTML>

¹⁶ اعتمد في 6 كانون الأول 2004. متوافر على الرابط:

<http://www.unhchr.ch/huricane/hurricane.nsf/0/9A56F80984C8BD5EC1256F6B005C47F0?opendocument>.

أما الاعتراف رسمياً بالحق في المعلومات من قبل المحاكم الدولية فلم يحدث إلا في وقتٍ لاحق. وكانت المحكمة الأولى التي قامت بذلك هي محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وكان ذلك في العام 2006 يوم أصدرت حكمها في دعوى كلود رابيس وسواه ضد تشيلي.¹⁸ في هذه الدعوى، حكمت المحكمة بشكلٍ صريح أن الحق في حرية التعبير، كما هو منصوص عليه في المادة 13 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، يشمل الحق في المعلومات. وفي تحديدها لنطاق الحق وطبيعته، أقرت المحكمة ما يلي:

في ما يتعلق بوقائع الدعوى الحالية، ارتأت المحكمة أن المادة 13 من الاتفاقية، بضمناها صراحةً الحق في "استقاء" المعلومات و"تلقاها"، تحمي حق كل فرد في التماس الوصول إلى المعلومات التي تمتلكها الدولة، مع بعض الاستثناءات المعترف بها في نظام القيود الخاصة بالاتفاقية. وعليه، تشمل المادة المذكورة حق الأفراد في تلقي المعلومات المذكورة والموجب الإيجابي للدولة في إحقاق هذا الحق...¹⁹

وبعد مرور سنوات على ذلك، أدمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بحلول شهر نيسان من العام 2009، على الاعتراف بالحق في المعلومات استناداً إلى المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تضمن الحق في حرية التعبير.²⁰

أمّا لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي الهيئة المكلفة بتعزيز تطبيق الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فتأخرت نسبياً في الاعتراف بوضوح بالحق في المعلومات. ولكن، تم اعتماد تعليق عام جديد على المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في أيلول 2011 معدلاً هذا الأمر، إذ نصّ على ما يلي:

المادة 19، الفقرة 2، تنص على الحق في الوصول إلى المعلومات التي بحوزة الهيئات العامة.²¹

1.2. اللجان الانتخابية

من حيث الممارسة، تختلف الطريقة التي تعتمدها الدول في تطبيق الحق في المشاركة في الانتخابات وإدارتها اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى، وهي ترتبط بالسياق إلى حدٍ بعيد. فما من طريقة "صحيحة" لإدارة النظام الديمقراطي. وينطبق هذا الأمر، في

¹⁷ راجع الإعلان مبادئ حرية التعبير الخاص بالبلدان الأمريكية، الجلسة العادية 108، 19 تشرين الأول 2000، الفقرة 4؛ إعلان مبادئ حرية التعبير في أفريقيا، الجلسة العادية 32، 17-23 تشرين الأول 2002، بنجول، غامبيا، المبدأ الرابع؛ والتوصية رقم (2002) 2 للجنة وزراء مجلس أوروبا حول الوصول إلى المعلومات الرسمية، 21 شباط 2002، المخصصة بالكامل لهذه القضية ولو أنها تركز بشكلٍ أكبر على مضمون الحق في المعلومات وليس على الاعتراف به بشكلٍ محدد كأحد حقوق الإنسان.

¹⁸ 19 أيلول 2006، المجموعة C، رقم 151.

¹⁹ الفقرة 77.

²⁰ تاراساغ أ سزابادساغوجوكيرت ضد هنغاريا، 14 نيسان 2009، التطبيق رقم 05/37374

²¹ التعليق العام رقم 34، 12 أيلول 2011، CCPR/C/GC/34، الفقرة 18.

البداية، على طبيعة النظام السياسي نفسه. فمن الممكن إحقاق الحق في المشاركة السياسية من خلال الهيئة التشريعية ذات المجلسين أو الأحادية المجلس، أو باعتماد المبادرات الديمقراطية المباشرة، أو النظام الجمهوري الرئاسي أو سائر الأنظمة الأخرى.

كما تُنتهج مقاربات مختلفة أيضاً في ما يتعلق بتركيبة اللجان الانتخابية وبنيتها، ومرة بعد، ما من نموذج واحد للهيئات القادرة على ضمان عمليات انتخابية فعالة. على الرغم من هذا التنوع، إنّ الأهداف المشتركة التي تسعى إليها اللجان الانتخابية، ألا وهي الإشراف على عملية مستقلة، نزيهة وشفافة تفسح المجال أمام التعبير الحر عن إرادة الناخبين، تفيد أنه من الممكن بطبيعة الحال تحديد معايير قابلة للتطبيق عالمياً في ما يتعلق بهذه الهيئات.

أولاً، والأهم، يجب أن تكون اللجنة الانتخابية مستقلةً، بطبيعة الحال عن الحزب الحاكم أو الأحزاب الحاكمة، وأيضاً عن سائر الأحزاب السياسية الأخرى وبعيدة عن أي منافع أخرى مكتسبة. وتجسّد كوستاريكا أحد الأمثلة الواضحة على الهيئات المستقلة بنيويًا. تتولّى تنظيم الانتخابات في كوستاريكا هيئة مستقلة هي المحكمة الانتخابية العليا التي تأسست بموجب الدستور.²² يعيّن أعضاء المحكمة الانتخابية العليا بتصويت ثلثي أعضاء محكمة العدل العليا، ووحدهم الأفراد الذين يتمتعون بعشر سنوات على الأقل من الخبرة القانونية مؤهلون لهذه المناصب. ويكون بوسع محكمة العدل العليا إزالة أعضاء المحكمة الانتخابية العليا من مناصبهم بتهمة سوء السلوك، وذلك بتصويت الثلثين أيضاً، ولكن المحكمة الانتخابية العليا لا تمثل فرعاً رسمياً لمحكمة العدل العليا. لا يجوز استئناف قرارات المحكمة الانتخابية العليا، ولا بد من استشارتها بشأن أي تغييرات تطبق على قانون الانتخاب. في حال رفضت المحكمة الانتخابية العليا تغييراً مقترحاً، لا يمكن أن يعتمد إلا بتصويت الهيئة التشريعية بأكثرية الثلثين. وتتعزز استقلالية المحكمة الانتخابية العليا بشكل كبير بواقع أنها تلتزم بالسيطرة المباشرة على الحرس المدني خلال الثلاثة أشهر للمدة الرسمية للحملة.²³

في الوقت نفسه، الاستقلالية هي بمثابة اعتبار خاص بالسياق. غالباً ما تستند الأنظمة الديمقراطية الأقدم والأكثر تطوراً إلى المفاهيم الضمنية للاستقلالية (كما بالاتفاق الدستوري غير الرسمي مثلاً) بدلاً من البنى القانونية الرسمية. على سبيل المثال، تعتبر الهيئة الانتخابية السويدية (هيئة إدارة الانتخابات) جزءاً من السلطة التنفيذية، وهي ترفع تقاريرها إلى وزارة العدل.²⁴ صحيح أن هيئة إدارة الانتخابات ليست منوطة مباشرةً بوزير العدل، ولكن هذه العلاقة تفتقر إلى الضمانات البنوية من أجل تأكيد استقلاليته. مهما يكن من أمر، يبقى النظام الانتخابي في السويد حراً وعادلاً، من ناحية هامة، بسبب التاريخ الديمقراطي الطويل للبلاد، الذي يضمن قيامه على اتفاقيات راسخة، وأيضاً لأن إدارة الانتخابات على المستوى العملي لا مركزية إلى حد

²² اعتمدت في 7 تشرين الثاني 1949، المواد 99-104. الترجمة متوافرة على الرابط:

<http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=9161>

²³ راجع http://www.idea.int/publications/emd/upload/EMD_CS_Costa_Rica.pdf

²⁴ متوافرة على الرابط [http://www.venice.coe.int/docs/2005/CDL-UD\(2005\)007-e.pdf](http://www.venice.coe.int/docs/2005/CDL-UD(2005)007-e.pdf)

بعيد، تنفذها، على مستوى البلديات أو المقاطعات، الهيئات الانتخابية المحلية التي تعمل باستقلالية عن الهيئة المركزية لإدارة الانتخابات. يجسد النظام السويدي مثلاً مثيراً للاهتمام حول كيفية تمكن الدول ذات التقاليد الديمقراطية الراسخة في الوعي العام في غالب الأحيان من تسيير أعمالها بنجاح بدون الحاجة إلى الضمانات الرسمية التي تعتبر حيويةً بالنسبة إلى الديمقراطيات الناشئة.²⁵

ولا بد من إيلاء العناية القصوى لضمان الاستقلالية الحقيقية والفعلية، في مقابل الاستقلالية الشكلية للجنة. يؤكد القانون رسمياً على استقلالية اللجنة الانتخابية الوطنية في كمبوديا. يعين أعضاؤها من قبل وزارة الداخلية، وبموجب مرسوم ملكي، بطلب من مجلس الوزراء وبموافقة من الأكثرية المطلقة لأعضاء الجمعية الوطنية. ومع أنّ تلك العملية قد تبدو وكأنها تشرك عدداً من اللاعبين المختلفين، في الواقع عندما يمثل أحد الأحزاب أكثرية في الحكومة، فهو الذي يسيطر على العملية.²⁶

من الضروري أيضاً أن يكون للجان الانتخابية ما يكفيها من الموارد. في العام 2011، أعلنت اللجنة الانتخابية في زيمبابوي أنها لا تملك ما يكفي من الموارد لعقد انتخابات في العام القادم.²⁷ وقد أتى هذا الإعلان وسط احتدام المفاوضات بين الفئات السياسية المختلفة حول برنامج الانتخابات المستقبلية. صحيح أنّ ما تقدّم به حزب روبرت موغابي بأنّ عقد انتخابات فورية أمر ضروري كان مثيراً للشكوك، إلا أنّ أي قرارات من هذا النوع لا بد من أن تركز على الدستور والقانون، لا على مقدار التمويل المتوافر لدى اللجنة الانتخابية.

بالإضافة إلى ذلك، أن يكون لدى اللجنة الانتخابية ما يكفي من الموارد يعني أن تتمتع أيضاً بما يكفي من الخبرة. ذلك أنّ تنظيم انتخابات حرة وعادلة مهمة معقدة ومتكلفة من الناحية التقنية، وبالتالي لا بد من أن تتمتع اللجنة الانتخابية الفاعلة بما يكفي من الاستقرار والعمق البيروقراطي، وأن تضمن تناقل هذه التجارب والخبرات من انتخابات إلى أخرى. نتيجةً لذلك، يجب أن تكون اللجان الانتخابية بمثابة مؤسسات دائمة، وليس لجاناً خاصةً تؤسس عندما تدعو الحاجة إليها ليس إلا.²⁸ على سبيل المثال، لا يتيح النموذج المعتمد حالياً للجان الانتخابية في الأردن بناء قدرات المؤسسة على نحوٍ فعال، إذ تعين لجنة جديدة

²⁵ راجع http://www.idea.int/publications/emd/upload/EMD_CS_Sweden.pdf.

²⁶ لقي هذا المبدأ الانتقاد مثلاً من قبل المركز الكمبودي لحقوق الإنسان. راجع الرابط

[http://www.sithi.org/admin/upload/media/%5B2012-05-31%5DThe%20National%20Election%20Committee%20the%20NEC/2012_05_31_CCHR_The%20National%20Election%20Committee_\(ENG\).pdf](http://www.sithi.org/admin/upload/media/%5B2012-05-31%5DThe%20National%20Election%20Committee%20the%20NEC/2012_05_31_CCHR_The%20National%20Election%20Committee_(ENG).pdf).

131%5DThe%20National%20Election%20Committee%20the%20NEC/2012_05_31_CCHR_The%20National%20Election%20Committee_(ENG).pdf.

راجع <http://www.electionguide.org/country-news.php?ID=37>.

²⁷ كولومبوس س. مافهونغوا، "في زيمبابوي، ما من مال كافٍ للانتخابات"، شبكة سي أن أن، 17 تموز 2011. متوافر على الرابط:

http://articles.cnn.com/2011-07-17/world/zimbabwe.election_1_mugabe-new-constitution-electoral-commission?_s=PM:WORLD.

²⁸ ويفيد هذا الأمر عموماً أيضاً في ترسيخ استقلالية هذه اللجان.

في كل مرة تعقد فيها انتخابات جديدة.²⁹ ولكن الاعتراف بالحاجة إلى لجنة مستقرة قد بدأ يلقي المزيد من القبول عالمياً، وعلى مر السنوات القليلة الماضية، شهدت دول عدة، بما فيها الأردن، تحولاً من اللجان الانتخابية المؤقتة إلى النماذج الدائمة.

وتعيد التأكيد على هذه الفكرة دراسة رائدة أجرتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحت عنوان *المعايير الدولية والالتزامات المتعلقة بالحق في إجراء انتخابات ديمقراطية: دليل عملي إلى أفضل الممارسات لانتخابات ديمقراطية:*

اللجنة الانتخابية الرسمية أو المركزية يجب أن تكون هيئة تعمل على أساس ناشط، لا لفترة زمنية محددة قبل الانتخابات مباشرة. ومعنى ذلك أن لجنة الانتخابات المركزية يجب أن تعمل باستمرار من أجل تحسين سجلات الناخبين واتخاذ أي تدابير أخرى من شأنها أن تحسّن من العملية الانتخابية.³⁰

كما هو واضح في الاقتباس أعلاه، لا تعزى الحاجة إلى تأسيس لجنة دائمة إلى الاحتفاظ بما تتمتع به هذه اللجنة من تجارب وخبرات فحسب، بل إنّ اللجنة الدائمة تضمن أيضاً توافر الخدمات ذات الصلة بالانتخابات بشكلٍ دائمٍ ومستمر، والتي تتعدّى مجرد إدارة الانتخابات.

على حدّ ما تمّ ذكره أعلاه، من الأهمية بمكانٍ عظيم أن تسيّر اللجان الانتخابية أعمالها بانفتاح وشفافية. تحدّد الدراسة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كالاتي أفضل الممارسات من أجل شفافية اللجان الانتخابية:

- يجب أن توفّر هيئات إدارة الانتخابات للعامة المعلومات في أوانها حول المرشحين والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات
- يجب أن توفّر هيئات إدارة الانتخابات للعامة المعلومات في أوانها حول طريقة التصويت وأي معلومات حول كيفية إدلاء الناخب بورقة اقتراع صالحة
- يجب أن توفّر هيئات إدارة الانتخابات للعامة المعلومات في أوانها حول إجراءات حماية الحقوق الانتخابية
- يجب أن تتوفّر المعلومات للعامة في اللغات التي تتحدث بها الأقليات الوطنية في المناطق الجغرافية التي تعيش فيها هذه الأقليات ومن خلال وسائل الإعلام الملائمة التي تصل إلى هذه الأقليات³¹

تقترح هذه المبادئ الأربعة دوراً أعظم شأناً للجان الانتخابية يتعدّى مجرد الإشراف على التقنيات المرتبطة بإجراء الانتخابات. فلجان الانتخابات تمثل نقطة الاتصال الرسمية الرئيسية مع العامة، وهي تضطلع بمسؤولية العمل على بناء المصداقية والثقة في العملية الديمقراطية. يفترض باللجان الانتخابية أن تلعب دوراً فاعلاً وترويجياً في تحقيق هذه الثقة، عن طريق توعية الناخبين المحتملين حيال حقوقهم، ومسؤولياتهم، والخيارات المتاحة أمامهم، وتوفير المعلومات الأساسية حول الانتخابات وما تعنيه.

²⁹ راجع: http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=11&year=2012 (بالعربية).

³⁰ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عنوان *المعايير الدولية والالتزامات المتعلقة بالحق في إجراء انتخابات ديمقراطية: دليل عملي إلى أفضل الممارسات لانتخابات ديمقراطية* (وارسو: 20 تشرين الثاني 2002)، ص. 21. متوافرة على الرابط:

<http://www.osce.org/odihr/elections/16859>.

³¹ المصدر نفسه، ص. 32.

وتلتقي فكرة اللجنة الانتخابية كجهاز لنشر المعلومات ذات الصلة بالانتخابات مع التقرير النهائي للندوة الخاصة بالانتخابات الأفريقية، والذي أدرج توصيات مشابهة لهيئات الإشراف على الانتخابات، حددت على الشكل الآتي:

1. تخصيص الوقت المناسب والموارد اللازمة للعملية الانتخابية بجوانبها الحيوية، مثل التخطيط للانتخابات، والميزانية، واختيار الموظفين وبناء القدرات، وعملية تسجيل الناخبين، وعملية اختيار المرشحين، وإدارة البيانات، واستقطاب المندوبين وتدريبهم، وتوعية الناخبين، وآليات التقيد بالقواعد والقوانين.

...

3. إجراء العمليات بشفافية.

...

6. ضمان توفير المعلومات الدقيقة حول العملية الانتخابية للعامة في أوانها.

7. ضمان وصول العملية الانتخابية إلى المجموعات المهمشة، بما في ذلك المعوقين، والشباب والنساء.

...

9. احتساب نتائج الانتخابات وتبويبها والإعلان عنها بشفافية.³²

بالتالي، لا بد من أن يسود مفهوم اللجان الانتخابية على اعتبار أنها تضطلع بدورٍ ترويجي وإشرافي في آن. بمعنى آخر، يجب أن ترى اللجنة الانتخابية من صلاحياتها توعية الناخبين ومنحهم حقوقهم، وضمان فهمهم لحقوقهم بموجب النظام الديمقراطي، وعند الإمكان، تحفيز الناخبين لممارسة حقهم في التصويت نظراً لأهميته.

2. معايير نشر المعلومات

2.1. ضمان تمكن الناخبين من المشاركة

تتمثل إحدى الوظائف الأكثر أهميةً بالنسبة إلى اللجان الانتخابية في تزويد الناخبين بمعلومات عملية حول كيفية المشاركة في التصويت، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بكيفية التسجيل والوقت المناسب لذلك، وبكيفية التصويت أيضاً. وتعتبر المعلومات المتعلقة بكيفية التسجيل للانتخابات وبكيفية التصويت مهمةً بشكلٍ خاص في الانتخابات التي تجري للمرة الأولى. في هذا

³² المؤتمر الخاص بالانتخابات الأفريقية: أفضل الممارسات والتعاون بين القطاعات، التقرير النهائي (أكرا، غانا: 2009)، ص.21، متوافر على

الرابط: http://www.ndi.org/files/African_Elections_Best_Practices_ENG.pdf.

المجال، أكثر من سواه، يكون من الضروري بالنسبة إلى اللجان الانتخابية اعتماد وسائل أخرى تتعدى الأشكال الإلكترونية لتوزيع المعلومات من أجل ضمان وصول هذه المعلومات إلى كل من يحتاج إليها. فمن الضروري بشكل خاص الوصول إلى الأقليات، والمجموعات الضعيفة حرصاً على عدم استبعاد أي من المجتمعات المحلية من المشاركة في الانتخابات. وإلا، قد لا تكون الانتخابات عادلة، كما قد تعجز بعض المجتمعات المحلية عن تحقيق التمثيل الانتخابي الذي تستحقه. وقد يدفع هذا الأمر أيضاً بهذه المجتمعات إلى البحث عن وسائل أخرى، أقل ديمقراطية لحل مسائل الاستبعاد والتمييز.

تبيّن التجارب أنّ الطريقة الأشد فعالية لضمان فهم الناخبين للإجراءات المعقدة لعملية التسجيل، بما في ذلك الوثائق التي يفترض بهم تقديمها والوثائق البديلة التي يجوز استخدامها، إنما تتم من خلال الجلسات وجهاً لوجه، والتي من الممكن تنفيذها من خلال الدورات التدريبية الرسمية، واللقاءات المحلية أو التعويل على الأنظمة المحلية حيث يلتقي الناس ببعضهم البعض.³³ في الوقت نفسه، قد تستغرق هذه الطريقة الكثير من الوقت وتكون مكلفةً على مستوى الموارد البشرية. ومن المقاربات المفيدة في هذا السياق الاتصال والتوعية عبر وسائل الإعلام واستخدام المواد الترويجية مثل المطويات، واللوحات الإعلانية، وأوراق المعلومات، وحتى الرسائل القصيرة. في دولٍ عدة، تتطلب هذه النشاطات التعاون بين اللجان الانتخابية ومجموعات المجتمع المدني، بحيث يستفاد من منافع كل منها. وقد ساهمت البرامج الشاملة لتدريب المدربين في إقامة الاتصال المباشر مع عددٍ كبيرٍ من الناخبين في الانتخابات المبكرة في أفغانستان،³⁴ كما اعتمدت الفيليبين بدورها برامج توعية فعالة ومبتكرة.³⁵

كما تفيد جلسات وبرامج التوعية هذه نفسها أيضاً في أداء أدوار ترويجية وتثقيفية على نطاق أوسع. عند زيارة الموقع الإلكتروني لهيئة الانتخابات في المغرب، تطالع المستخدم رسالة تقول إنّ التصويت هو الواجب الوطني لكل مواطن.³⁶

كما يقتضي الأمر أيضاً بتوفير المعلومات التقنية، كتواريخ الانتخابات. يؤمن موقع إدارة الانتخابات الفدرالية في ألمانيا تواريخ الانتخابات من الآن حتى العام 2016،³⁷ في حين تعرض لجنة المعلومات المركزية في ليتوانيا تواريخ الانتخابات حتى العام

³³ على سبيل المثال من خلال أماكن اللقاءات الدينية.

³⁴ راجع، مثلاً، التقارير الصادرة عن المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية حول نشاطاتها في أفغانستان استعداداً لانتخابات العامين 2004 و2005،

المتوفرة على الرابط: <http://www.ifes.org/Content/Projects/Europe-Asia/Afghanistan/2004-Presidential-and-2005-Parliamentary-Elections.aspx>

والتقارير المشابهة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المتوفرة على الرابط:

http://www.undp.org.af/Publications/KeyDocuments/factsheets/dcse/dcse_factsheets/dcse/dcse_factsheet_05_04_06.pdf

³⁵ راجع، مثلاً، المعلومات حول المعيار 3، توعية الناخبين، على موقع اللجنة الانتخابية:

<http://www.comelec.gov.ph/?r=AboutUs/COMSTRAT1116/pillars/Pillar3>.

³⁶ متوفرة على الموقع: <http://www.listeselectorales.ma/> (بالعربية).

³⁷ متوفرة على الرابط: http://www.bundeswahlleiter.de/en/kuenftige_wahlen/.

2020.³⁸ بالحد الأدنى، يجب أن تذكر اللجان الانتخابية تاريخ الانتخابات المقبلة عند كل مستوى هي مسؤولة عنه (على المستوى البلدي، والوطني، وما إلى ذلك). يبدو في أعلى الزاوية اليمنى من الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابية في إندونيسيا، كوميسي بيميليهان أموم، شعاراً بارزاً يعلن عن موعد الانتخابات القادمة، المزمع إجراؤها في العام 2014.³⁹

في الدول التي لا تعتمد تواريخ محددة للانتخابات، مثل أستراليا وإيرلندا، يفترض باللجنة الانتخابية أن تدرج التواريخ ذات الصلة بالانتخابات المقبلة (كتاريخ انتهاء ولاية الحكومة الحالية مثلاً). قد يكون من المهم أيضاً وضع الانتخابات المقبلة في سياق ملائم. على سبيل المثال، لم ينضمّ الموقع الإلكتروني للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا أي تواريخ خاصة بالانتخابات المقبلة حتى آب 2012، بما أنه عند هذه المرحلة، كانت الحكومة الانتقالية للبلاد قد انتخبت لتوها ولم يكن جدول الانتخابات القادمة واضحاً.⁴⁰ ولكن، تضمنّ الموقع الإلكتروني معلومات تناولت موعد الانتخابات ضمن الجدول الانتقالي (الانتخابات، صياغة الدستور، الاستفتاء الدستوري، وما إلى ذلك).

يجب أن تشمل المعلومات المتوفرة ضمن هذه الفئة أيضاً مختلف الحالات أو الأوضاع التي قد يجد الناخبون أنفسهم فيها. فتتضمن مثلاً المعلومات حول كيفية الحصول على ورقة اقتراع غيابية والإدلاء بها أو كيف يمكن للمواطنين غير المقيمين في البلاد الإدلاء بأصواتهم. اشتمل الموقع الإلكتروني الخاص بلجنة الانتخابات في الفلبين على معلومات تتعلق بتسجيل الفئات الضعيفة، والتي تتضمن الأشخاص ذوي الإعاقات، والسكان الأصليين، والمحتجزين في السجون.⁴¹ كما عملت اللجنة مع مجموعات المجتمع المدني لضمان التوعية الفعالة لهذه المجموعات.⁴²

في بعض الدول، توفرّ البوابات الرسمية المتخصصة بالبيانات ذات الصلة بالانتخابات معلومات مفصلة جداً في هذا الصدد. على وجه الخصوص، تتضمن بوابة المعلومات الخاصة باليونان (يمكن تحميلها من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية) تعليمات محددة للقضاة، وموظفي الخدمة المدنية، وأصحاب الوظائف المكتبية، وممثلي المحاكم، وأعضاء هيئات إدارة الانتخابات، وممثلي المحاكم الذين يضطلعون بمهام معينة في مراكز الاقتراع المحددة للأشخاص المسجلين في مكان ومقيمين في آخر، بالإضافة إلى الحرس الانتخابيين، والجنود، وضباط الشرطة، وضباط خفر السواحل، ورجال الإطفاء، والبحارة،

³⁸ متوافرة على الرابط: <http://www.vrk.lt/en/pirmas-puslapis/preliminary-elections-dates/preliminary-elections-dates.html>.

³⁹ راجع <http://www.kpu.go.id>.

⁴⁰ متوافرة على الموقع: <http://www.hnec.ly> (بالعربية).

⁴¹ متوافرة على الرابط: <http://www.comelec.gov.ph/?r=voterRegistration/VulnerableSectorsregistration>.

⁴² راجع مثلاً: <http://www.ifes.org/Content/Publications/News-in-Brief/2012/April/Partnerships-Increase-Access-to-Information-in-the-Philippines.aspx>.

والناخبين خارج الدوائر.⁴³ صحيح أنّ هذا التصنيف وافٍ ولكنه يفيد أنه من الممكن تبسيط القواعد المتعلقة بكيفية التصويت ويمكن التصويت.

في الدول التي سبق أن اعتمدت أو هي في طور اعتماد بروتوكولات التصويت الإلكتروني، إنّ اندفاع اللجان الانتخابية إلى تحويل مواقعها الإلكترونية إلى محاور معلومات مستوفاة يعدّ أكبر وأكثر زخماً. ولا يعزى السبب في ذلك فقط لقدرة التصويت الإلكتروني على توسيع أهمية حضور اللجنة الانتخابية على شبكة الإنترنت بالنسبة إلى العملية الانتخابية، بل أيضاً لدوره في تبديد الشكوك التي قد تنتاب جمهور الناخبين حيال أمن عملية التصويت الإلكتروني ونزاهتها. على الرغم من أنّ التصويت الإلكتروني يحظى بالمصداقية من حول العالم، ورغم مزاعم المدافعين عنه بأنه آمن بقدر أمن الاقتراع التقليدي، إلا أن هذا النوع من التصويت، وباعتباره وسيلة تكنولوجية جديدة تعتمد في نطاق نشاط اجتماعي على قدر كبير من الأهمية، من الطبيعي جداً أن يثير مخاوف الجمهور. نتيجةً لذلك، تدعو الحاجة أكثر من ذي قبل لاعتماد الشفافية من أجل التخفيف من حدة هذه المخاوف. يمكن الاطلاع على أحد الأمثلة الجيدة على ذلك على الموقع الإلكتروني لوزارة الحكم المحلي والتنمية الإقليمية في النرويج، التي يبدو مشروعها للتصويت الإلكتروني لعام 2011 مصمماً خصيصاً لمواجهة أي مخاوف حيال نزاهة العملية.⁴⁴ إضافةً إلى جميع المعلومات العملية المطلوبة حول كيفية التصويت عبر الإنترنت، يتضمن الموقع الإلكتروني معلومات تقنية شاملة تتناول في ما تتناول هندسة برنامج التصويت الإلكتروني ورمزه المصدر. ومن الخطوات الهامة الأخرى ما يوفره الموقع من عرض لعملية فك رموز وعدّ الأصوات، ولا تزال مقاطع الفيديو الخاصة بها متوافرة على الموقع الإلكتروني حتى الآن. كما يتضمن الموقع أيضاً تقارير تقييم نجاح المشروع بما فيها تقارير أعدّها مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

بعيداً عن تقنيات التصويت، من المهم أن يفهم الناخبون معنى الأصوات التي يدلون بها. نتيجةً لذلك، يفترض باللجان الانتخابية أن تزود الناخبين بالمعلومات حول كيفية عمل النظام الديمقراطي ككل، والسياق المحدد للانتخابات القادمة في إطار العملية الانتخابية والديمقراطية بنطاقها الأوسع. وتتضمن تلك المعلومات كل ما يتعلق بالصلاحيات التي ستمارسها الهيئة التي تدلى لصلاحها الأصوات. كما من المهم أن يفهم الناخبون الخصائص الأوسع لنظام التصويت، حتى يفهموا حقيقة التعبير الديمقراطي عن إرادتهم ووضعها في سياقها الصحيح والطريقة التي ستحتسب فيها أصواتهم. وتشمل هذه المعلومات ما إذا كانت المقاعد تمنح على أساس التمثيل النسبي أو من خلال نظام الفوز للأكثر أصواتاً أو أي تفاصيل أخرى ذات صلة.

بالإضافة إلى المعلومات المفيدة للناخبين، يجدر باللجان الانتخابية أن تنشر المعلومات المهمة بالنسبة إلى سائر الجهات الفاعلة الأخرى في العملية السياسية، وتشمل هذه الجهات الفاعلة الأحزاب السياسية والمرشحين، والمانحين المحتملين للحملات والناشطين من الطرف الثالث.

⁴³ متوافرة على الرابط:

<http://www.ypes.gr/en/Elections/NationalElections/DeputyElections/InterestCitizen/>.

⁴⁴ متوافر على الرابط: <http://www.regjeringen.no/en/dep/krd/prosjekter/e-vote-2011-project.html?id=597658>.

بالنسبة إلى الأحزاب السياسية والمرشحين، لا بد من توفير المعلومات العملية المتعلقة بكيفية التسجيل، والقواعد الخاصة بمسائل من قبيل نفقات الحملة، وعمليات الكشف، ووصول المرشحين والحملة إلى المساحات العامة والموارد العامة، وغيرها من القواعد المرتبطة بالعمل لإنجاح مرشح. بالنسبة إلى المانحين المحتملين للهيئات العامة، تتضمن المعلومات ذات الصلة القواعد المرتبطة بجمع الأموال للحملة والنفقات الخاصة بها، لإعطاء فكرة شاملة حول المجالات التي تنفق عليها الأموال. وقد تكون القواعد المرتبطة بالإففاق مفيدةً بالنسبة إلى الناشطين أيضاً بما أنّ دولاً عدة تتسق مشاركة الأطراف الثالثة المستقلة في العملية الانتخابية. بالإضافة إلى تعزيز شفافية النظام، يتمثل الهدف من عمليات الكشف هذه في تعزيز مشاركة المرشحين الذين يملكون نسبة أقل من الموارد أو التمويل. وعليه، تعتبر إمكانية الوصول أمراً هاماً ومعها الحاجة إلى أوراق المعلومات والملخصات التي يكون بإمكان المرشحين غير الحاصلين على تدريب متخصص أو استشارات قانونية فهمها.

توفّر لجنة الانتخابات في تايلندا معلومات شاملة للأحزاب السياسية حول كيفية التسجيل، بما في ذلك ملخص عن الشروط والقواعد، ومعلومات حول التمويل للأحزاب، والنظام القانوني الذي يتحكم بكل ذلك. كما تقدّم معلومات وافية حول الأحزاب الستة والستين المسجّلة، بما في ذلك أسماء هذه الأحزاب، وعناوينها، وتفاصيل الاتصال بها، وعدد أعضائها وفروعها.⁴⁵

كما لا بد من تزويد العامة بالمعلومات حول كيفية مراقبة العملية والظعن بنتائج معينة، بما في ذلك المعلومات القانونية حول الحقوق الممنوحة لكل مواطن والمعلومات العملية المتعلقة بكيفية التسجيل كمرقب أو التقدم بشكوى ظعن ضد حادثة معينة، أو سياسة معينة أو نتيجة ما.

كما يكون من المفيد أيضاً توفير الاستمارات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للجنة والتي تدعو الحاجة إليها عند تطبيق الإجراءات المتصلة بالعملية الانتخابية، للتقدم بعمليات الكشف المالية، مثلاً، أو التسجيل كمرقب أو مدقق للعملية الانتخابية. في الدول التي تتولى فيها اللجنة الانتخابية أيضاً الإشراف على العملية الأولية أو التسمية لاختيار المرشحين ضمن الأحزاب السياسية، لا بد من توفير المعلومات اللازمة حول المشاركة في هذه المرحلة. ويكون من المفيد أيضاً توفير المعلومات المتعلقة بدور الناخبين وإحصاءات تسجيل الناخبين.

2.2. المعلومات المتعلقة بالأحزاب والمرشحين

من الجوانب الحيوية الأخرى للدور الترويجي الذي تؤديه اللجان الانتخابية جمع ونشر المعلومات ذات الصلة بالخيارات الانتخابية للناخبين. بشكلها الرئيسي، توفّر هذه المعلومات قائمة بالمرشحين والأحزاب المتنافسين على كل منصب. مثلاً، يتضمن الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابية في البيرو قاعدة بيانات متعلقة بجميع الأحزاب السياسية المسجّلة، بما في ذلك

⁴⁵ متوفرة على الرابط: <http://www.ect.go.th/english/political.html>.

معلومات الاتصال بالأحزاب وأسماء القيادات الحزبية.⁴⁶ كما يتضمن الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابية في المكسيك خطة عمل خاصة بكل حزب، وإعلاناً بالمبادئ والوثائق التأسيسية الخاصة بالحزب، ما يسمح للناخبين باستخدام الموقع الإلكتروني كمصدر يستقون منه المعلومات الأساسية المتعلقة بالاختلافات في السياسات بين الأحزاب.⁴⁷ كما تعتبر المعلومات المحددة كشعار الحزب أو ألوانه مفيدةً هي الأخرى. في دولٍ مثل الهند، حيث الفجوات في الإلمام بالقراءة والكتابة بين المواطنين كبيرة وتفرض على الأحزاب تنظيم حملاتها تحت رمز محدد من نوع مختلف (كمضرب الكريكت أو عربة التوك توك)، من المفيد أيضاً إدراج الرموز التي يستخدمها كل حزب، مع أنه، ومع الأخذ بعين الاعتبار قلة احتمال اطلاع الناخبين غير الملمين بالقراءة والكتابة على الموقع الإلكتروني، من المرجح أن تكون هذه المعلومات ذات إفادة أولية بالنسبة إلى الناشطين وغيرهم من الأفراد المشاركين في محركات التصويت.

يُتيح الموقع الإلكتروني للهند للمستخدمين أيضاً فرصة تنزيل نسخ ممسوحة عن البيانات المشفوعة باليمين والمكتوبة بخط يد المرشحين كجزء من عملية التسجيل بما في ذلك عمليات الكشف المالي وإعلانات الأهلية للمنصب. وإن واقع توافر هذه المستندات يساهم في الشفافية، والمصادقية، وفي ثقة الناخبين في العملية وقد يساعد في حشد دعم الجمهور الأوسع في سياق الكشف عن الخروقات مثلاً في ما له علاقة بعمليات الكشف عن الموجودات. يجب أن تطمح اللجان الانتخابية تحديداً إلى انتهاز هذه المقاربات التي بموجبها تكون كافة المعلومات التي بحوزة اللجان الانتخابية مفتوحة مباشرةً أمام العامة.

ومن المجالات التي ترتدي فيها سياسة الانفتاح أهميةً خاصةً، مجال تقديم المعلومات المالية العائدة لمختلف المرشحين والأحزاب. بالنسبة إلى المرشحين، قد يتخذ هذا الأمر شكل عمليات الكشف الشخصية عن الثروات أو البيانات الخطية المشفوعة باليمين، المعلومات الضريبية، عمليات الكشف عن المنافع المتلقاة وغيرها من المعلومات الأساسية. قد تكون هذه المعلومات مفيدةً بالنسبة إلى العامة بوسائل شتى. كما سبق وذكر أعلاه، قد تكون هذه المعلومات كفيلاً في أن تتيح للناخبين تحديد الاختلافات في المعلومات التي قد يصعب على اللجان الانتخابية إيجادها. وقد تكون هذه المعلومات مفيدةً بشكلٍ خاص إذا ما نظمت بطريقة تساعد الناخبين على تعقب النزاعات المحتملة على المصالح، على سبيل المثال، ما إذا كان أحد السياسيين أو المرشحين الذين يؤيدون تقديم الإعانات المالية إلى شركات التعدين، يملك هو نفسه استثمارات في هذه الصناعة. على نحوٍ مماثل، قد توفر عمليات الكشف هذه بعض الأفكار الملهمة حول ما إذا كان السياسيون يعمدون إلى إساءة استخدام مناصبهم، مثلاً من خلال بيع أسهمهم في شركة يعرفون أنها ستخضع قريباً لغرامة كبيرة من قبل إحدى الوكالات التنظيمية. بالنسبة إلى الأحزاب السياسية، تعتبر المعلومات المالية مركزةً أكثر على جمع الأموال للحملات والنفقات الخاصة بالحملة.

تعدّ هذه المعلومات هامةً للغاية لضمان نزاهة الحملة، ونظراً إلى أنّ اللجان الانتخابية غالباً ما تكون مسؤولةً عن مراقبة النفقات الخاصة بالحملات، من الطبيعي أن يتحول هذا المجال إلى أرضية اختبار حيوية بالنسبة للمبادرات المشجعة على

⁴⁶ متوافرة على الرابط: <http://www.web.onpe.gob.pe/partidos-politicos.html>.

⁴⁷ متوافرة على الرابط: http://www.ife.org.mx/portal/site/ifev2/directorio_y_documentos_basicos/.

البيانات المفتوحة. مثلاً، يتضمن الموقع الإلكتروني للجنة انتخابات كندا قاعدة بيانات قابلة للبحث تشتمل على كافة النفقات، والمساهمات، والتقارير المالية لكل عملية انتخابية فضلاً عن العمليات الأساسية للحزب. ومن المثير للاهتمام أنه من الممكن البحث في قاعدة البيانات انطلاقاً من اسم المانح، ما يتيح للمستخدمين تعقب كل المساهمات السياسية التي يقوم بها شخص ما أو منظمة معينة.⁴⁸ في الولايات المتحدة، تعتبر بوابة الكشف عن المعلومات المالية الخاصة بلجنة الانتخابات الفدرالية منهلاً من المعلومات، يتضمن أيضاً عمليات الكشف الشهرية عن تمويل الحملات من المرشحين والخرائط المرمزة بالألوان للنفقات من كل دائرة انتخابية على حدة في الحملات الحالية والسابقة. ومما يتضمنه الموقع أيضاً، وهو المبهر فيه، قائمة مفصلة بكل نفقات الحملات التي رُفعت التقارير بشأنها. بحلول شهر آب 2012، كانت القائمة تتضمن المعلومات الآتية والمحدثة في غضون عشرة أيام. من الممكن عرض المعلومات في القائمة بحسب الميادين المختلفة، بما في ذلك المرشح الذي خصصت النفقات لدعمه أو معارضته، وطبيعة النفقات والهدف منها، مما يتيح للمستخدمين أن يروا مثلاً قائمة بالنفقات التي صرفت على الظهور التلفزيوني.⁴⁹

تعتبر بوابة الكشف عن المعلومات المالية للحملات في الولايات المتحدة ثمرةً نتجت عن وكالة ذات ميزانية ومستوى من التكلفة التقني والتنظيمي يتعديان نطاق الكثير من الدول النامية. ولكن، يفترض بكل لجنة انتخابية أن تتيح الوصول إلى المعلومات الأساسية المرتبطة بتمويل الحملات، وإن لم يكن عرض المعلومات مثيراً للاهتمام أو سهل الاستخدام كما هي الحال في الولايات المتحدة. ولا بد من تحديث هذه المعلومات بمعدل زمني يسمح للناخبين بفهم أثر التمويل على سير الانتخابات وأخذ الموضوع في الحسبان عند الإدلاء بأصواتهم.

تعتمد الدول المختلفة، كل على طريقتها، إلى تنظيم عمليات جمع الأموال والنفقات التي يقوم بها القيمين على الأحزاب والمرشحوين. تحدّد بعض الدول مثلاً قيوداً على المساهمات التي يقوم بها الأفراد والشركات للأحزاب والمرشحين في حين تقوم دول أخرى أيضاً، أو على نحوٍ بديل بوضع قيود على الإنفاق، التي قد تتضمن أيضاً أنظمة خاصة في ما يتعلق بموقع الإعلانات في وسائل الإعلام. تحدّد هذه القواعد وتطبق بدرجات مختلفة من الجِدِّ والمثابرة، بما في ذلك من حيث معدل تقديم المعلومات من قبل الأحزاب والمرشحين. وقد يؤثّر ذلك على قدرة اللجان الانتخابية على توفير هذه المعلومات العملية للعامة، بما أنه ليس بوسعها سوى نقل المعلومات التي يزودها بها الأحزاب والمرشحوين. في حالاتٍ عدة، لا يطلب إلى الأحزاب سوى تقديم المعلومات حول المجال المالي الخاضع للتنظيم - سواء أكان جمع الأموال أو الإنفاق - وبالتالي هذا كل ما بوسع اللجنة نقله للجمهور الأوسع.

تشكّل الولايات المتحدة خير مثال على النقص الخاص في المعلومات المتعلقة بالإنفاق الانتخابي. صحيح أنّ القواعد محددة في ما يتعلق بسياسة الانفتاح الخاصة بجمع الأموال من قبل الأحزاب والمرشحين، ولكن يبقى المجال مفتوحاً أمام مجموعات

⁴⁸ متوافرة على الرابط: <http://www.elections.ca/scripts/webpep/fin/welcome.aspx?&lang=e>.

⁴⁹ متوافرة على الرابط: <http://www.fec.gov/pindex.shtml>.

الدعوة المستقلة (المعروفة بلجان العمل السياسي)، وهي محصنة من موجبات رفع التقارير التي يلزم بها المرشحون والأحزاب. نتيجةً لذلك، على الرغم من واقع أنّ الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات الفدرالية يتضمّن معلومات مفتوحة متطورة ومؤثرة تقنياً تشتمل أيضاً على المعلومات المالية، إلا أنها لا توفر إلا صورة جزئية عن الإنفاق السياسي الشامل لأن مبالغ الإنفاق الضخمة لا تخضع ببساطة لأي متابعة.

2.3. المعلومات القانونية

لعلّ سياسة الانفتاح القوية تتناول في جزء منها معلومات تطال إطار العمل القانوني الذي يرفع الانتخابات. ويعتبر هذا الأمر مهماً على وجه خاص في الديمقراطيات الناشئة من أجل ضمان فهم جمهور الناخبين بالكامل لآليات الحكومة الجديدة. يختلف إطار العمل القانوني إلى حدّ كبير من دولة إلى أخرى، ولكن المعلومات القانونية المتاحة لا بد من أن تتضمن القواعد القانونية المتعلقة بسير الانتخابات، بما في ذلك تشكيل وتسجيل الأحزاب، والقواعد المتعلقة بالتصويت وكيفية انتخاب المرشحين والأحزاب، والقواعد التي تمنح اللجنة الانتخابية ولايتها وصلاحياتها. في بعض الدول، تتمتع اللجان الانتخابية بالصلاحيات لوضع بعض القواعد - مثلاً في ما يتعلق بموقع الملصقات والإشارات أو تخصيص الإعلانات من قبل الإعلام - وتتاح هذه القواعد أيضاً أمام العامة.

تتضمّن المواقع الإلكترونية للجان الانتخابات الكمبودية، والليبية، والفلسطينية، والتونسية لوائح وافية تتضمن جميع القوانين والأنظمة ذات الصلة. يتضمن الموقع الليبي مثلاً الإطار القانوني والدستوري الأساسي الذي ينص على تأسيس اللجنة الانتخابية والهيئات الحاكمة الوطنية (المؤتمر)، والقانون القاضي بتأسيس الدوائر الانتخابية، و"قوانين الانتخابات" المحددة التي تضع القواعد الأساسية للعملية الانتخابية.⁵⁰ يتضمّن الموقع الإلكتروني لكمبوديا لائحةً شاملةً بالقوانين، والأنظمة، والإجراءات، والأوامر التوجيهية ذات الصلة بالانتخابات، بما في ذلك تلك التي اعتمدها اللجنة الانتخابية، والمبادئ وقواعد مدونات السلوك لمختلف القوى الفاعلة، والتي تشمل المسؤولين الانتخابيين، والأحزاب، والمرشحين، والمراقبين، والقوات المسلحة والشرطة.⁵¹ على نحوٍ مشابه، يتضمّن الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات في السودان الدستور المؤقت للبلاد، ونص اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني. كما يتضمّن الموقع أيضاً روابط إلى قانون الانتخابات وأوراق معلومات حول القوانين المختلفة.⁵² إن توفير المعلومات أو الملخصات إلى جانب القوانين نفسها بمثابة ممارسة أفضل تضمن تلبية احتياجات المواطنين العاديين، والباحثين، والأكاديميين، والناشطين، ومن المعروف أنهم لا يتمتعون جميعاً بالضرورة بالخبرة القانونية المطلوبة لفهم الوثائق القانونية الأساسية.

⁵⁰ متوافرة على الروابط: <http://www.hnec.ly>, www.elections.ps, <http://www.isie.tn> (كلها بالعربية)

⁵¹ متوافرة على الرابط: http://www.ncelect.org.kh/nec_english/.

⁵² متوافرة على الرابط: <http://nec.org.sd/new/new/english/index.php>. يبدو أنّ الموقع يعاني من بعض الصعوبات التقنية أثناء عمليات

البحث ذلك أنّ الروابط المختلفة تعاقبت بين متوافرة وغير متوافرة من يوم إلى يوم.

بالإضافة إلى تعريفها بالبنية القانونية الأساسية، يفترض باللجان الانتخابية أن توفر نسخاً عن الاجتهادات أو القرارات ذات الصلة بالعملية الانتخابية. في معظم الدول، تتمتع اللجان الانتخابية بصلاحيات اتخاذ القرارات بتطبيق قواعد قانونية مختلفة على مجموعة من القضايا الهامة، كالإنفاق على الحملات، وأهلية الأحزاب والمرشحين وإجراءات تحديد هويات الناخبين. ومن الممكن أن تكون هذه القرارات بشأن قضايا محددة مهمة للغاية، ومثيرة للجدل أيضاً. فعلى سبيل المثال، قد تقرر اللجنة الانتخابية نزع الأهلية عن أحد المرشحين المعروفين لانتهاكه القوانين أو إعادة احتساب الأصوات في سباق انتخابي محتدم. نظراً إلى الأثر المحتمل لهذه القرارات، من المهم أن تكون متوافرة أمام العامة بأسرع وقت ممكن بعد اعتمادها.

وفي هذا السياق، تعتبر لجنة الانتخابات في كوستاريكا، وهي هيئة شبه قانونية، مثالاً جيداً. يقدم موقعها الإلكتروني قائمة مصنفة من القرارات ذات الصلة، بالإضافة إلى الأدلة والكتيبات التي تقدم نسخاً سهلة الاستخدام عن المعلومات القانونية المتعلقة بالانتخابات.⁵³ نسجاً على المنوال نفسه، توفر لجنة الانتخابات في الفلبين معلومات غاية في التفصيل حول قراراتها، بما في ذلك للانتخابات السابقة، تجزئاً بحسب الانتخابات ونوع القرارات (مثلاً، في ما يتعلق بتسجيل الناخبين أو الاحتجاجات الانتخابية).⁵⁴

2.4. المعلومات المتعلقة باللجان الانتخابية

إن توفير الحد الأدنى من المعلومات على الأقل حول اللجنة الانتخابية وعملياتها خطوة مهمة لتعزيز ثقة العامة في عملياتها. في وقتٍ يعتبر فيه ضرورياً بالنسبة إلى الهيئات العامة كافة اعتماد أسلوب شفاف في العمل، ينطبق هذا الأمر على اللجان الانتخابية أكثر من سواها، نظراً إلى الصلة الوثيقة بين مصداقيتها، وثقة العامة في نتيجة الانتخابات التي تراقبها هذه اللجان. يجب أن تتضمن المعلومات المشمولة هنا بياناً واضحاً برسالة اللجنة الانتخابية، وصلاحياتها، وأهدافها. يذكر الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات في غانا أنها تسعى لتوفير "إدارة انتخابات شفافة، حرة، ونزيهة". كما يركز على استقلالية اللجنة ووظائفها، التي تشمل إصدار بطاقات الهوية للناخبين، وتوعية المواطنين الغانيين، وتصميم وإطلاق برامج تمنح الناخبين المؤهلين الحق في التصويت وتضمن المحافظة على أمن وسلامة المواد الانتخابية.⁵⁵

يتعين على اللجان الانتخابية أيضاً أن توفر معلومات تتعلق ببنيتها وتنظيمها. يتضمن الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابية في الهند لائحةً بأسماء جميع الموظفين ومراكزهم ومسؤولياتهم، ومعلومات اتصال محددة لكل موظف يتولى الإجابة عن طلبات الحصول على المعلومات. كذلك، يوفر الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات في جنوب أفريقيا مزيداً من المعلومات بالمقارنة

⁵³ متوافرة على الرابط: http://www.tse.go.cr/normativa_jurisprudencia.htm.

⁵⁴ متوافرة على الرابط: http://www.comelec.gov.ph/?r=all_resolutions.

⁵⁵ متوافرة على الرابط: <http://www.ec.gov.gh>.

بسواه فيدرج "جدولاً" من الممكن النقر عليه وهو يشتمل على الصور والمعلومات المتعلقة بمؤهلات ومسؤوليات كل واحد من كبار الموظفين.⁵⁶ من جهة أخرى، يقدم الموقع الإلكتروني للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا نسبة أقل من المعلومات الشخصية عن الموظفين الأفراد، وعضواً عن ذلك يركز على بنية المنظمة والمهام المترتبة على المناصب المختلفة، ومعلومات مهمة من الناحية الحيوية بالنسبة إلى الهيئة الانتخابية المؤسسة حديثاً. من جهتها، تتضمن اللجنة الانتخابية الخاصة بتايلندا معلومات مفصلة حول تاريخها، والمفوضين الحاليين والسابقين، والصلاحيات والواجبات على المستويين الوطني والإقليمي، فضلاً عن بنيتها والقانون الذي نصّ على تأسيسها.⁵⁷

تنتهج اللجنة الانتخابية في المملكة المتحدة مقارنةً مثيرةً للاهتمام فهي تنشر معايير الأداء لمسؤولي الانتخابات على شبكة الإنترنت.⁵⁸ بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالموظفين وبنية اللجنة، لا بد من أن تعتمد اللجان الانتخابية إلى تعزيز الثقة في استقلاليتها من خلال وصف عملية تعيين كبار الموظفين بتفاصيلها. ويعتبر موقع المحكمة الانتخابية العليا في كوستاريكا ناجحاً تماماً في هذا المجال، فيدخل في تفاصيل متطلبات الأهلية وعملية التعيين، بالإضافة إلى طبيعة بنية الهيئة وأصلها بشكل أكثر عموماً.⁵⁹ كما يتضمن الموقع الإلكتروني لكوستاريكا أيضاً دليلاً ومعلومات للاتصال بالموظفين والدوائر.

كما هي الحال مع أي جانب من جوانب الشفافية في الحكم، تعتبر المعلومات المالية مهمةً بشكلٍ خاص، بما في ذلك بالحد الأدنى الميزانيات وسلسلة المدفوعات، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالإنفاق. تمثل أعمال لجنة الانتخابات الكندية ممارسةً أفضل في هذا السياق، بموقع إلكتروني يشتمل على عمليات الكشف المالي بتفاصيلها، وصولاً إلى التكاليف المحددة لكل غداء عمل يحضره رئيس الإدارة الانتخابية.

كذلك الأمر، تعتبر الشفافية في بنية صنع القرارات على قدر من الأهمية أيضاً. ولا بد من التوقف هنا عند اللجنة الانتخابية المكسيكية واللجنة الألبانية فهما تعرضان الاجتماعات مباشرةً على الهواء.⁶⁰ من حيث المبدأ، من المفيد أن تفتح هذه الاجتماعات أمام العامة فيحضرونها شخصياً. كما يفترض باللجان الانتخابية أيضاً أن توفر الكم الأكبر من الأفكار الملهمة في مداولاتها، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بعملية صنع القرارات، على الأقل حين اتخاذ القرارات بشكلها النهائي، بما يتماشى مع المعايير الدولية الخاصة بالحق في الحصول على المعلومات.

⁵⁶ متوافرة على الرابط: <http://www.elections.org.za/>

⁵⁷ متوافرة على الرابط: <http://www.ect.go.th/english/about.html>.

⁵⁸ متوافرة على الرابط: www.electoralcommission.org.uk/home.

⁵⁹ متوافرة على الرابط: http://www.tse.go.cr/historia_tse.htm.

⁶⁰ متوافرة على الرابط: www.cec.org.al و <http://www.ife.org.mx/portal/site/ifev2>

اللجان الانتخابية هي بمثابة هيئات عامة، وبصفتها هذه، تلتزم بموجبٍ يملّي عليها تزويد الأفراد بالمعلومات استجابةً لطلباتهم كجزء من حقهم في الحصول على المعلومات. تمتلك حوالي 92 دولة قوانين خاصة بالحق في المعلومات،⁶¹ وهي تتص بالتفاصيل تقريباً على القواعد القانونية التي ترعى طلبات الحصول على المعلومات، بما في ذلك كيفية التقدم بها ومعالجتها، وما المعلومات التي يجب توفيرها وما هي المعلومات التي يجب عدم الإفصاح عنها (نظام الاستثناءات)، وكيفية استئناف قرارات رفض تقديم المعلومات.

يفترض باللجان الانتخابية على الأقل تلبية المعايير الدنيا المنصوص عليها في القانون، ولكن، بصفتها هيئات تهتمّ بالشفافية إلى حدّ كبير، فلا بد من أن تسعى إلى أن تتوافر فيها معايير الممارسات الأفضل في هذا المجال. ويتضمن ذلك إتاحة التقدم بطلبات الحصول على المعلومات إلكترونياً، والالتزام بمعالجة هذه الطلبات بأسرع وقت ممكن، لا سيما في فترات الانتخابات، على الرغم من واقع أنّ الهيئة الانتخابية تكون منهمكةً في أعمالها في هذه الفترة أكثر من أي وقت آخر. حتى في الدول التي لا تملك قوانين الحق في المعلومات، يفترض باللجان الانتخابية أن تسعى من أجل تأمين الإجابات عن طلبات الحصول على المعلومات كما لو أنها خاضعة للموجبات القانونية في هذا المجال. ويعتبر موقع اللجنة الانتخابية في الهند قوياً في هذا الصدد، إذ يوفّر بوابةً من المعلومات للتقدم بطلبات الحصول على المعلومات عبر الشبكة، وإحصاءات تتعلق بمعالجة الطلبات (عدد الطلبات المتلقاة والمرفوضة، ومقدار الرسوم المحددة والمدفوعة، وما إلى ذلك)، جداول الرسوم، لوائح فئات الوثائق التي هي مسؤولة عنها، ومميزات عملية الاستئناف وهوية المسؤولين المعنيين.

2.5. الكشف عن النتائج في أوانها

يقع التصديق على نتائج الانتخابات في صلب عمل اللجنة الانتخابية. فهذه العملية مهمة بقدر الأوجه الإجرائية لعملية التحضير للانتخابات، إذ أنها تؤدي في نهاية المطاف إلى لحظة الحقيقة، حين يتم الكشف عن الفائز ويكون على الخاسر ومناصريه تقبل الخسارة. في تنفيذ هذه المهمة على نحوٍ ملائم، لا بد من أن تقيم اللجان الانتخابية التوازن بين الحاجة إلى السرعة وبين أهمية الدقة. إن الإعلان عن النتائج بسرعة يفيد في ضمان الثقة في العملية، بما أن التأجيل والتردد في الإفصاح عن النتائج قد يؤديان إلى التشكيك في أنه قد تم التلاعب بنتيجة الانتخابات. من جهة أخرى، لا بد من أن تتجنب اللجان الانتخابية وبأي ثمن النتيجة الكارثية لتسمية أحد المرشحين في وقت مبكر. فما من شيء يفوّض الثقة في النظام أسرع من إعلان نتائج غير دقيقة. هذا الأمر، أكثر من أي شيء آخر، يعتبر بمثابة فشل اللجنة الانتخابية في أداء دورها الحيوي.

من حيث الممارسة، مهما كانت اللجان الانتخابية فعالةً في اتخاذ القرارات بشأن المعارك الانتخابية، لا يمكنها أن تتنافس وسائل الإعلام التي لا تهتم كثيراً بالمخاطر ولا تتوانى عن الخروج بأحكام وإن تبين أنها خاطئة. من شأن ذلك أن يوفر توازناً مع إعلان اللجنة الانتخابية للنتائج بحذر، ولو كان لهذا الأمر مخاطره. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الانتخابات الرئاسية في العام

⁶¹ راجع: <http://www.law-democracy.org/live/global-rti-rating/>.

2000 بين غور وبوش في الولايات المتحدة الأميركية، التي توقفت نتيجتها على نتائج التصويت في ولاية فلوريدا. سارع غور في الإعلان عن هزيمته في تلك الولاية وبالتالي في الانتخابات ككل بناءً على التقارير الصادرة عن وسائل الإعلام، ولكنه ما لبث أن سحبها في اليوم التالي عندما بدت النتيجة أقل وضوحاً. إن مختلف الضغوط على وسائل الإعلام – وبشكل خاص التنافس على الجماهير والعناوين الرئيسية قد تؤدي إلى توقعات غير سليمة عندما تكون النتائج متقاربة أو يصعب تحديدها. من المهم إذاً التشديد على دور اللجنة الانتخابية في اتخاذ القرار النهائي حول الانتخابات (بحسب قرارات الاستئناف الصادرة عن المحاكم طبعاً). إلى الإعلان عن نتائج الانتخابات، لا بد من أن تبقى اللجنة الإعلام مطلعاً على مخاطر الخروج بنتائج قبل وأنها وسؤالها توخي الحذر قبل الإعلان عن اسم الفائز.

عملياً، من الصعب تحديد معيار أفضل يمكن تطبيقه عالمياً. فمن الواضح أنّ عملية التصديق على نتائج الانتخابات الوطنية في الهند أو إندونيسيا تكون أكثر تعقيداً وصعوبةً وتستلزم الكثير من الوقت مقارنةً بعملية توييب النتائج في دولة صغيرة مثل لوكسمبورغ. ولكن، في ما يتعلق بالمبادئ الأساسية، تمثل مدونة الممارسات السليمة في القضايا الانتخابية دليلاً جيداً يمكن أخذه في الاعتبار:

3.2.2.5

نقل النتائج: تقسم النتائج إلى نوعين: النتائج الأولية والنتائج النهائية (قبل استئناف جميع فرص الاستئناف). إن وسائل الإعلام، بل الشعب بكامله، يتحرّق شوقاً دوماً لسماع النتائج الأولية. أما سرعة عرض هذه النتائج فمرهنة عادةً بنظام الاتصالات في البلاد. من الممكن نقل نتائج مكتب الاقتراع إلى الدائرة الانتخابية (مثلاً) من قبل المسؤول عن المكتب، يرافقه إثنان من موظفي المكتب يمثلان الحزبين المتنافسين، في بعض الحالات تحت إشراف قوات الأمن، فيحملون سجلات الإجراءات، وصندوق الاقتراع، وما إلى ذلك.

مهما يكن مستوى العناية التي تولى إلى مراحل التصويت واحتساب الأصوات، تعتبر عملية نقل النتائج عملية حيوية غالباً ما لا تولى العناية اللازمة؛ لذلك لا بد من أن تتم بصورة شفافة. أما نقل النتائج من الدائرة الانتخابية إلى السلطات الإقليمية واللجنة الانتخابية المركزية – أو السلطات العليا ذات الأهلية – فيمكن أن يتم عن طريق الفاكس. في تلك الحالة، تسمح السجلات وتعرض النتائج عند وصولها. من الممكن أن يستخدم التلفزيون لعرض هذه النتائج ولكن، مرةً بعد، من الممكن أن تكون الشفافية المفرطة أمراً خطيراً في حال لم يكن الجمهور مستعداً لهذا النوع من التقارير. الواقع أنّ النتائج الأولية تأتي عادةً من البلدات والمدن، التي لا تعتمد بالضرورة الطريقة نفسها في التصويت مثل المناطق الريفية. من المهم بالتالي التوضيح للعامة أنّ النتيجة النهائية قد تكون مختلفةً أو مناقضةً للنتيجة الأولية من دون أن يكون هناك أي تلاعب في الأصوات.⁶²

في معظم الدول، تحتسب الأصوات أولاً في مكاتب الاقتراع الفردية، وهي كثيرة، ومن ثم تنقل النتائج إلى المركز الإقليمي أو المكتب المركزي عبر الهاتف أو الفاكس (تليها بالمراسل بطاقات الاقتراع الفعلية). وتعتبر الممارسات الأفضل بالنسبة إلى اللجان الانتخابية الإعلان عن النتائج عند وصولها، مكتباً بمكتب، وإضافة المجموع ببساطة كلما وصل المزيد من التقارير من المكاتب. ولكن، قد يكون هذا الأمر مفضلاً في وقتٍ باكرٍ من العملية بما أن النتائج من المكاتب القليلة الأولى قد لا

⁶² راجع أعلاه. الملاحظة 35

تعكس، ولأسباب مختلفة، الصورة الدقيقة عن قوة الحزب أو المرشح. على سبيل المثال، قد تضمّ الدائرة الانتخابية مناطق ريفية ومدنية في آن، ذات ميول حزبية مختلفة، ومعدلات متفاوتة في رفع التقارير. في وقتٍ باكر من العملية، قد يعطي هذا الأمر انطباعاً أنّ المرشح أو الحزب المفضل لدى المنطقة الأسرع في رفع التقارير يحقق نتيجة أفضل مما هو عليه الواقع.⁶³

لتفادي ذلك، يفترض باللجان الانتخابية أن توفر المعلومات إلى جانب النتائج لضمان توضيح ما يجري. فتتضمن المعلومات مثلاً عدد مكاتب الاقتراع التي رفعت تقاريرها وعدد المكاتب التي لم تقم بذلك. كما توفر لجنة الانتخابات الأسترالية بيانات على أساس الانتخابات السابقة، ليتبين للناخبين ما إذا كان هناك من ترجيح في الدائرة الانتخابية. في أنظمة عد الأصوات الأكثر تعقيداً، مثل أنظمة الاقتراع التفضيلي، حيث يعاد توزيع الأصوات من المرشحين الأقل شعبيةً إلى حين تحديد فائز، قد تكون المعلومات المرافقة ضروريةً للمساعدة في تخفيف خطر سوء فهم النتائج الجزئية.

بالنسبة إلى الأكثرية من الناس، تعتبر وسائل الإعلام بمثابة واجهة تقابل اللجنة الانتخابية في هذه العملية. يفترض باللجنة الانتخابية أن تنشر النتائج على شبكة الإنترنت بحيث يكون بمقدور الجميع الوصول إليها. ولكن وسائل الإعلام، وبالأخص التلفزيون، تعتمد مقاربات متكلفة للغاية في رفع التقارير - مثلاً من خلال الرسوم البيانية، وصيغ تنبؤ النتائج، وآراء الخبراء - بحيث يفضل معظم المواطنين الذين يشاهدون التلفاز ولو كان بإمكانهم الاتصال بشبكة الإنترنت أن يتلقوا النتائج من خلال التلفاز باعتباره أكثر قدرةً على الترفيه والإعلام. كما أنّ عملية رفع التقارير عبر الإعلام بصورة فعالة تستلزم من وسائل الإعلام التغاضي عن أي انحياز في البيانات عند قدومها.

تؤثر التكنولوجيا على هذه المسألة، وغالباً ما يقوم المراقبون الخارجيون بمشاهدة محتسبي الأصوات في مكاتب الاقتراع من خلال النوافذ، أو نقل النتائج من قبل المراقبين الرسميين للأصدقاء والزملاء في الخارج. ومن ثم ينقل هؤلاء المراقبون الخارجيون النتائج عبر الهواتف النقالة إلى الجمهور الأوسع. وفي وقت يحكى فيه أن عملية نقل النتائج بهذا الشكل تقوّض العملية الرسمية لجدولة الأصوات، يبقى أن ما ينتج هو عملية مفتوحة للغاية، قد يثق فيها جمهور الناخبين الميال عادة إلى الشك.

2.6. المعلومات المتعلقة بالانتخابات السابقة

متى تجذّر النظام الديمقراطي في البلاد، من المرجح أن يستمر في التقدّم نحو الأمام بزخم خاص به. مع كل انتخابات ناجحة، يعتاد المواطنون أكثر فأكثر على ممارسة حقوقهم التشاركية، ما يرسخ العملية الديمقراطية في الوعي الجماعي. نتيجةً

⁶³ في الدول المتطورة، تعتبر مكاتب الاقتراع الريفية أصغر حجماً وتحتسب فيها الأصوات بسرعة أكبر وبالتالي ترفع تقاريرها قبل سواها من المكاتب في الدن، أما في الدول الأقل تطوراً، يستلزم الأمر مزيداً من الوقت لترفع المكاتب الريفية تقاريرها.

لذلك، إن فهم الأحداث الماضية لأمر هام للغاية في إطار النظام الانتخابي. فالمعلومات المفتوحة حول الانتخابات السابقة تتيح للمواطنين وضع الحالة السياسية الراهنة في سياقها الصحيح. كذلك، إن البيانات المتعلقة بالانتخابات السابقة تثير طبعاً اهتمام الناشطين، والباحثين والمرشحين.

كما هي الحال دوماً، يعتبر المزيد من المعلومات أفضل حتماً. صحيح أن الانتخابات الأخيرة قد تكون ذات أهمية أساسية بالنسبة إلى معظم مستخدمي الموقع، من المفيد توفير البيانات بالعودة إلى الماضي بقدر المستطاع. يتضمّن الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابية للهند النتائج، والإحصاءات، والتحليل التي تعود للانتخابات الأولى التي جرت في تاريخ الهند في العام 1951. تقدّم اللجنة الانتخابية في كندا النتائج التي تعود إلى الدومينيون في العام 1867، في حين تقدّم نيوزيلندا نتائج انتخابات تعود للعام 1853.⁶⁴

تبدأ عمليات الكشف عن الانتخابات السابقة بطبيعة الحال بالنتائج، بما فيها الأصوات المدلى بها لكل مرشح وحزب، والعدد الإجمالي للأصوات المدلى بها، وعدد البطاقات التالفة، وعدد الأصوات المرفوضة، وعدد الناخبين المشاركين في التصويت. بشكلٍ مثالي، يجب أن تتضمن هذه المعلومات البيانات الأولية للباحثين والعروض المصممة للأشخاص العاديين. وتعتبر الخرائط المرمزة بالألوان التي تبين النتائج في مختلف المناطق وسائل فعالة لتقديم هذه المعلومات. وتتجج مواقع إلكترونية للجان انتخابية عدة في تقديم المعلومات بهذه الطريقة، بما في ذلك في جنوب أفريقيا، ومصر، وكندا، واليونان.

كما تعتبر المصادر الثانوية للانتخابات نفسها مفيدةً هي الأخرى. وتعتبر ذات الأهمية الأولى، التقارير الصادرة عن مراقبي الانتخابات لتزويد المستخدمين بالمعلومات المستقلة حول نزاهة الانتخابات. في كندا، يتضمّن الموقع الإلكتروني أيضاً تقرير رئيس الإدارة الانتخابية في حين تتضمّن لجنة الانتخابات في المملكة المتحدة روابط تعيد المستخدم إلى منشورات حول الانتخابات من مصادر أكاديمية.

2.7 . المعلومات السهلة الاستخدام والتي يتيّسر الوصول إليها

إمكانية الوصول عبارة عن مبدأ أساسي يجب أن تقوم عليه المبادئ كافة كجزء من سياسة انفتاح فعالة. وقد تم التطرق في أقسام سابقة من هذا التقرير إلى بعض هذه الجوانب. على سبيل المثال، إن توفير ملخصات بالمعلومات عن البنية القانونية التي تعمل فيها اللجنة الانتخابية إلى جانب التشريع الكاملة ذات الصلة وسيلة تساعد في ضمان نشر المعلومات من قبل اللجنة الانتخابية في شكلٍ يكون بمقدور المواطنين العاديين فهمه.

⁶⁴ متوافرة على الرابط: <http://www.elections.org.nz>

ومن الاعتبارات الهامة الأخرى التي لا بد منها لضمان إمكانية الوصول هي اللغة التي تنشر فيها المعلومات. وفقاً لمدونة الممارسات السليمة في القضايا الانتخابية الخاصة بمجلس أوروبا، يجب أن تتوفر المعلومات أيضاً في لغات الأقليات الوطنية أقله حين تشكل هذه الأقليات نسبة معينة من السكان".⁶⁵ بطبيعة الحال، إن تطبيق هذا المبدأ يبقى مرتبطاً بالسياق الوطني والإقليمي. يتوافر دليل المعلومات الأساسية للناخبين في كندا في 27 لغة مختلفة. في ما يعتبر هذا الأمر التزاماً هاماً، ليس عدد اللغات المتوافرة هو المعيار الوحيد. فلا بد من أن تهتم الدول بإيلاء الأولوية لترجمة المعلومات إلى اللغات التي تتحدثها الأقليات من جمهور الناخبين، لا سيما في المناطق التي لا تفهم فيها هذه المجتمعات المحلية لغة الأكثرية.

صحيح أن إنتاج أدلة المعلومات في لغات عدة يمثل خطوة إيجابية إلى حد بعيد، من الممارسات الأفضل توفير نسخ بلغات متعددة عن الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابية. مثلاً، يتوافر الموقع الإلكتروني للجنة المساعدة الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية باللغات الإنكليزية، والصينية، واليابانية، والكورية، والإسبانية، والفلبينية، والفيتنامية.⁶⁶ في المقابل، يبدو أن الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابية في البيرو لا يتضمن إلا مصادر باللغة الإسبانية فقط، مع أن الدولة تضم عدداً كبيراً من السكان الأصليين المتحدثين بالكويتشوا والأيمارا⁶⁷ على نحو مماثل، يفترض بالمواقع الإلكترونية الخاصة باللجان الانتخابية أن تكون مصممة بقدر الإمكان لتلائم احتياجات المستخدمين من ذوي الإعاقات البصرية.

في ما يتعدى عمليات الوصول الأساسية، تعتبر سهولة الاستخدام مهمةً هي الأخرى، لا سيما في المواقع الإلكترونية التي تنشر كمّاً كبيراً من المعلومات. ذلك أن نماذج نشر المعلومات الاستباقية الأفضل في العالم لن تكون مفيدةً في حال كان الموقع الإلكتروني المضيف معقداً بحيث يستحيل على المرء إيجاد المعلومات التي يبحث عنها في مهلة زمنية معقولة. يجب أن تتضمن المواقع الإلكترونية الجيدة وظيفة بحث فعالة وتكون مصنفةً في فئات ثانوية ومرتبطة لضمان سهولة الاستخدام.

تتضمن الصفحة الأولى للجنة الانتخابات في المملكة المتحدة أقساماً فرعية مخصصة لمدراء الانتخابات، المرشحين/المندوبين، الأحزاب/منظمي الحملات، ضباط الشرطة/سلطات الملاحقة القضائية، الصحفيين والناخبين كما تتيح للمستخدمين تحديد المنطقة التي يريدونها. ويتضمن موقع اللجنة الانتخابية في كندا لاقنةً تدرج روابط تتيح للمستخدمين تحديد أنفسهم كناخبين، أو أحزاب سياسية، أو مرشحين، أو جمعيات من الدوائر الانتخابية، أو متنافسين على قيادة الحزب، أو متنافسين على التسمية، أو أطراف ثالثة، باحثين، صحافيين، مدرسين، طلاب، أو مدراء الانتخابات.

⁶⁵ مجلس أوروبا، الوثيقة رقم 9624 (2002). متوافرة على الرابط:

<http://assembly.coe.int/Main.asp?link=/Documents/WorkingDocs/Doc02/EDOC9624.htm>.

⁶⁶ متوافر على الرابط: <http://www.eac.gov/>. من الجدير بالذكر أن هذه الهيئة مختلفة عن اللجنة الانتخابية هيئة المساعدة الانتخابية. تتمثل

صلاحية هذه الهيئة في الاتصال بالناخبين. يتوافر الموقع الإلكتروني الرئيسي باللغة الإنكليزية.

⁶⁷ متوافر على الرابط: <http://www.onpe.gob.pe/inicio.php>.

قد يكون التصنيف في أقسام وأقسام فرعية أمراً مفيداً ولكن هذه المقاربة قد تكون نتيجتها معاكسة في حال لم يجد المستخدمون النظام سهلاً. تتجنب اللجنة الانتخابية في الهند هذه المشكلة بجعل كل جزء من الموقع الإلكتروني ممكناً الوصول إليه من خلال شريط جانبي في الصفحة الرئيسية. تعرض الفئات الفرعية القليلة الموجودة على الشريط الجانبي عندما يمرر المستخدم الفأرة عليها ما يتيح للزوار تصفح كل صفحة على الموقع الإلكتروني بنقرة زر واحدة.

فيما تتمتع كل مقاربة بحسناتها من حيث قابلية الاستخدام، لا حاجة للجنة الانتخابية أن تختار مقاربة واحدة فقط. ومن البدائل البسيطة للوصول إلى كل صفحة انطلاقاً من الصفحة الأولى توفير رابط بارز إلى خريطة للموقع: فيتم إدراج لائحة منظمة، من صفحة واحدة بكل ما هو موجود على الموقع ما يتيح للمستخدمين الوصول إلى خريطة الموقع في حال عجزوا عن إيجاد معلومة معينة يبحثون عنها من خلال بنى التصفح في الموقع. يعتبر الموقع الإلكتروني للجنة الفيليبين سهل الاستخدام إلى حد بعيد، فيستخدم الشريط في أعلى الصفحة مع الفئات الرئيسية وقوائم الاختيار وزر لخارطة الموقع. كما يتضمن الموقع أيضاً صفحة خاصة مع مواصفات الوصول إلى المعلومات، ما يتيح للمستخدمين تعديل الطريقة التي تظهر فيها الصفحة، وأزرار قابلة للنقر لتكبير أو تصغير حجم الخط وأزرار مختلفة للانتقال إلى الواجهات الشائعة.⁶⁸

ولا بد من الأخذ في الحسبان أيضاً الطريقة التي يعتمدها المستخدمون للوصول إلى الموقع الإلكتروني، نظراً إلى الاختلافات الملحوظة في شكل المواقع وإمكانية استخدامها عندما يتم الوصول إليها من جهاز كمبيوتر أو هاتف جوال. على اعتبار أنه في بعض الدول، لا سيما في أفريقيا، تتصل أكثرية مستخدمي الإنترنت بالشبكة العنكبوتية عبر هواتفهم الجوال، لا بد من أخذ هذا الاختلاف بعين الاعتبار عند تصميم الموقع الإلكتروني. ويتمثل أحد الحلول في تصميم موقعين إلكترونيين، أحدهما مخصص للزوار عبر الهواتف الجوال وإعادة توجيه المستخدمين على الفور بحسب الوسيلة التي يستخدمونها للاتصال. ولكن، بسبب الموارد الإضافية الناتجة عن ذلك يتمثل الخيار الثاني الأكثر بساطة في تصميم موقع ينسجم مع الوسيلاين. ومعنى ذلك تجنب استخدام الخطوط الصغيرة والحرص على فصل الروابط المختلفة بشكل ملائم عوض تجميع كل الروابط مع بعضها البعض. انطلاقاً من هذا المنظور، تعتبر قائمة التصفح الشاملة على الصفحة الأولى لموقع اللجنة الانتخابية في الهند مثيراً للجدل بما أنه من المستحيل الضغط على روابطها انطلاقاً من الهاتف الجوال.

يعتبر دور المواقع الإلكترونية في نشر المعلومات المرتبطة بالانتخابات فاعلاً وهاماً، لذلك لا بد من أن تولي اللجان الانتخابية عناية خاصة من أجل الحرص على صيانة مواقعها والمحافظة على أمنها. فقد تضمنت مواقع عدة للجان الانتخابية التي تمت زيارتها في سياق هذا البحث - مثل السودان وجنوب أفريقيا- روابط غير صحيحة أو انتهت مدة صلاحيتها. والأسوأ بعد أن الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات في تايلندا قد تضمن روابط عدة أدرجها محرك غوغل كمواقع عرضة للهجمات.⁶⁹ في وقت

⁶⁸ راجع <http://www.comelec.gov.ph>.

⁶⁹ متوفرة على الرابط: <http://www.ect.go.th/english>.

من الممكن فيه لأي موقع أن يقع ضحية للهجمات عبر الإنترنت يفرض موقع اللجنة الانتخابية الالتزام بالأمن أكثر من غيره، وعند اكتشاف أي انتهاك لهذا الأمن، لا بد من اتخاذ الخطوات الفورية لتصحيح المشكلة.

صحيح أنّ هذا التقرير يركز عموماً على المواقع الإلكترونية باعتبارها آليات لنشر المعلومات، ولكن من المهم أن يكون للجان الانتخابية أيضاً برامج معلومات قوية بعيداً عن شبكة الإنترنت، لا سيما في الدول التي يكون الوصول فيها إلى الإنترنت محدوداً نسبياً. ولعل آلية نشر المعلومات الأولى في أكثرية الدول هي وسائل الإعلام، التي تصل بشكلٍ شامل إلى الجمهور. في وقت قد يكون فيه من المكلف بالنسبة إلى اللجان الانتخابية نشر إعلاناتها عبر وسائل الإعلام، أمام وسائل الإعلام من جهتها موجب مهني يقتضي منها العمل بموازاة مع اللجنة الانتخابية في نشر الكثير من المعلومات المحددة في هذا التقرير، معلومات خاصة حول كيفية المشاركة في الانتخابات، معلومات تتعلق بالأحزاب والمرشحين، ومعلومات تتناول نتائج الانتخابات. وأمام محطات البث العامة مسؤولية خاصة للقيام بذلك أيضاً، سواء نصت صلاحياتها صراحةً على ذلك أو كجزء من واجبها العام الذي يلزمها برفع التقارير للمصلحة العامة. في دولٍ كثيرة، يفترض بمحطات البث الخاصة توفير بعض أشكال المعلومات المتعلقة بالانتخابات، مثلاً من خلال توفير الاتصال بالأحزاب والمرشحين من أجل نشر الرسائل الانتخابية.

يتوافر عدد من الأنظمة الأخرى لنشر المعلومات، بالأخص للمجموعات الفقيرة والضعيفة ولو أن معظمها يتطلب تكاليف قابلة للقياس (أي تكاليف تتضاعف مع مقياس نشر المعلومات). تمت الإشارة إلى كثير منها في أقسام أخرى من هذا التقرير، وهي تتضمن اللوحات الإعلانية، واللافتات، والمطويات، وأوراق المعلومات، واللقاءات المحلية، وجلسات المعلومات، وتدريبات المدربين، والرسائل القصيرة وغيرها من الأدوات (قمصان التي شيرت وملصقات السيارات من الأمثلة الأخرى على ذلك).

في حالات كثيرة، من الممكن للجان الانتخابية زيادة تأثيرها من خلال العمل بالتنسيق مع جهات فاعلة أخرى، إذ غالباً ما يكون بمقدور مجموعات المجتمع المدني جذب الأموال من الجهات المانحة لجهود التوعية، وتتعاون لجان انتخابية عدة معها في إطار جهود توعية الناخبين. وقد يتضاعف تأثير زيادة الوعي من خلال العمل مع هيئات عامة أخرى كالمدارس ومراكز توفير الخدمات الطبية (المستشفيات والعيادات الطبية) واستخدام مراكز اللقاءات الاجتماعية، مثل المراكز المحلية، وساحات البلدات والمباني الدينية.

2.8. آليات رفع التقارير والمعلومات المرتجعة من المستخدمين

تعتبر سياسة الانفتاح الفعالة سلاحاً ذا حدين. صحيح أنّ التدفق الأساسي للمعلومات يتم من اللجان الانتخابية إلى العامة، من المهم لهذه اللجان أيضاً أن تخصص آليات تتلقى من خلالها المعلومات المرتجعة من المستخدمين. وتتخذ بعض الأنظمة الديمقراطية الناشئة موقفاً متقدماً من تطوير هذه القدرة. فعلى سبيل المثال، يتضمن الموقع الإلكتروني لليبيا وظيفة توفير

مصادر المعلومات من أجل رفع التقارير بانتهاكات القواعد الانتخابية. ويتم هذا الأمر من خلال خريطة تفاعلية تتمتع بوظيفة جغرافية، تتيح للمستخدمين رفع التقارير بالتصرفات غير القانونية بشكل مباشر، حينما وأينما يشهدونها. كما توفر اللجنة أيضاً رقم هاتف يمكن الاتصال به مجاناً من أجل رفع التقارير بانتهاكات.⁷⁰ يتيح الموقع الإلكتروني لمصر، ولو أنه أقل تكلفاً، للمستخدمين رفع التقارير بانتهاكات على شبكة الإنترنت.⁷¹ بالإضافة إلى خيارات التقارير العامة، في الدول التي تواجه فضيحة معينة، قد يكون من المفيد المطالبة بالمعلومات المرتجعة حول المشكلة. استجابةً للتقارير المنتشرة للاتصالات الهاتفية الاحتمالية التي وجهت الناخبين إلى مكاتب اقتراع غير موجودة خلال الانتخابات الفدرالية لعام 2011، خصص موقع اللجنة الانتخابية لكندا صفحة خاصة لرفع التقارير بالحالات التي حدث فيها هذا الأمر.

فضلاً عن رفع التقارير بحالات التزوير، لا بد من أن تحدّد المواقع ذات الممارسات الأفضل نفسها كمحاور للمعلومات المرتجعة العامة، ومناقشة المسائل الانتخابية. يتضمن الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابية الهندية "زاوية للمواطنين" تنشر فيها المعلومات المرتجعة من الناخبين.⁷²

معايير الممارسات الأفضل

يقدم هذا القسم من التقرير عدداً من التوصيات لممارسات أفضل يمكن للجان الانتخابية اعتمادها. محور التركيز هو توفير المعلومات، ولا سيما من خلال المواقع الإلكترونية، ولكن يتضمن هذا القسم أيضاً توصيات بنوعية عامة تتعلق باللجان الانتخابية. فإن قدرة اللجان الانتخابية على نشر المعلومات بفعالية ترتبط بطبيعة الحال بالموارد المتاحة أمام هذه اللجان. في الوقت نفسه، نظراً إلى مركزية الانتخابات بالنسبة إلى الديمقراطية، يتعين على الدول إتاحة الموارد التي تحتاجها اللجان الانتخابية من أجل القيام بمهامها على أكمل وجه. وبما أن توفير المعلومات بفعالية يعتبر ذا أهمية قصوى لقيادة انتخابات نزيهة، فلا بد من توفير الموارد المطلوبة لتلبية المعايير الدنيا للكشف عن المعلومات. إضافةً إلى الأموال التي تقدم مباشرةً إلى اللجنة الانتخابية، قد تتضمن هذه الموارد الإجراءات التنظيمية التي تتطلب من سائر الجهات الفاعلة - كالخدمات العامة وغيرها من محطات البث - أداء دور مساعد في تقديم المعلومات والتعاون مع اللجنة الانتخابية. فيتعين حتى على الدول الأشد فقراً أو الأصغر مساحةً تلبية المعايير الدنيا في ما يتعلق بتوفير المعلومات المتعلقة بالانتخابات، وحيث يلزم بدعم من المجتمع الدولي.

1. اللجان الانتخابية

⁷⁰ متوافرة على الرابط: <http://www.hnec.ly/observe/> (باللغة العربية).

⁷¹ متوافر على الرابط: <http://www.elections.eg/> (باللغة العربية).

⁷² متوافرة على الرابط: http://eci.nic.in/eci_main1/index.aspx.

- يجب أن تبنى اللجان الانتخابية على نحو يوفّر لها حماية فعالة ضد التأثير من الأحزاب السياسية الحالية وغيرها من المصالح السياسية والمنافع الأخرى المكتسبة، بما في ذلك في ما يتعلق بالطريقة التي يعيّن بها الأعضاء ويخصّص بها التمويل.
- لا بد من أن تتمتع اللجان الانتخابية بما يكفي من التمويل لتمكينها من شغل وظائفها كما يجب وعلى نحو يكسبها ثقة جمهور الناخبين.
- يجب أن تكون اللجان الانتخابية بمثابة هيئات دائمة، مع أنها قد تزيد من مواردها البشرية خلال فترة الانتخابات الفعلية.

2. المبدأ العام المتعلق بالشفافية

- يجب أن تعترف اللجان الانتخابية بالشفافية وتوفير المعلومات الموسعة المتعلقة بالانتخابات كمسألة لها الأولوية في عملها وتخصيص الموارد البشرية والمالية الملائمة لتنفيذ هذه الوظيفة.

3. تعزيز المشاركة

- على عاتق اللجنة الانتخابية مسؤولية أولى تقضي بضمان فهم الناخبين المؤهلين كيفية التسجيل والإدلاء بأصواتهم، ومعنى قيامهم بذلك، وبالتالي يفترض باللجنة الانتخابية أن تقدم المعلومات اللازمة من أجل تحقيق هذه الغاية.
- لتحقيق ما ورد أعلاه، لا بد من أن تستفيد اللجان الانتخابية من أنظمة نشر المعلومات المتعددة الأوجه، بما في ذلك عبر موقعها الإلكتروني ومن خلال اللقاءات وجهاً لوجه كلما أمكن، كما يجب أن تتعاون مع سائر الهيئات الأخرى لضمان الحد الأقصى من التأثير وعدم استبعاد أي مجتمعات محلية.
- يجب أن تحرص اللجان الانتخابية على توفير أشكال المعلومات التالية للناخبين:
 - كيف ومتى يجب التسجيل، بما في ذلك الوثائق المطلوبة؛
 - كيفية التصويت وتاريخ الانتخابات، قبل موعدها بكثير؛
 - كيفية التصويت في حال كان الناخب بعيداً عن المركز يوم الانتخابات، أو المواطن غير المقيم عندما تنطبق هذه الحالة؛
 - كيفية التصويت عبر الإنترنت، عندما تنطبق هذه الحالة؛
 - أهمية التصويت ومغزاه، والطريقة التي تتم فيها جدولة الأصوات الفردية وأخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار بشأن الفوز في الانتخابات (من خلال نظام التمثيل النسبي أو الفوز للأكثر أصواتاً)

➤ يجب أن تضمن اللجان الانتخابية إتاحة المعلومات ذات الصلة لتمكين القوى الفاعلة الأخرى من المشاركة في الانتخابات (مثل: بالنسبة إلى المواطنين، كيفية التسجيل كمرشحين أو التقدم بشكوى؛ للأحزاب السياسية والمرشحين، كيفية التسجيل والقواعد المالية وغيرها وللمانحين والقواعد الخاصة بالمساهمات).

4. إتاحة الخيارات الواعية

➤ يجب أن تعمل اللجان الانتخابية على نشر المعلومات المتعلقة بالأحزاب والمرشحين المتنافسين في الانتخابات. كحد أدنى، يجب أن تتضمن هذه المعلومات لائحة بالأحزاب المسجلة والمرشحين، والمعلومات حول البرامج والوعود الانتخابية، وأشكال التمويل.

➤ يجب أن تعلن اللجان الانتخابية عن الأنواع الرئيسية للمعلومات المالية التي يتم الكشف عنها من قبل الأحزاب والمرشحين، بما في ذلك، حيث أمكن، الإعلانات بالموجودات وإعلانات الأهلية للمرشحين الفرديين، والمعلومات المتعلقة بجمع الأموال والإنفاق للأحزاب. ولا بد من عرض هذه المعلومات، بقدر الإمكان، بشكل بيانات مفتوحة، سهلة الاستخدام تتيح التصنيف وإمكانية البحث ويجري تحديثها بقدر الإمكان.

5. فهم القواعد

➤ يجب أن تعتمد اللجان الانتخابية على نشر إطار العمل القانوني الذي يتحكم بالانتخابات - بما في ذلك الأحكام الدستورية ذات الصلة، والتشريعات الأولية، والأنظمة والقواعد التي تعتمدها هيئات الإشراف.

➤ يجب أن تعلن اللجان الانتخابية أيضاً قراراتها الخاصة في ما يتعلق بالانتخابات، فضلاً عن اجتهادات المحاكم، في أقرب وقت ممكن بعد اعتماد هذه القرارات.

6. انتهاج اللجان الانتخابية سياسة انفتاح

➤ يجب أن تنشر اللجان الانتخابية المعلومات حول بنيتها وعملياتها، بما في ذلك رسالتها، وصلاحياتها، وأهدافها، ومخططها التنظيمي، والمعلومات المتعلقة بالموظفين، والمعلومات المالية، بما في ذلك الميزانية ورفع التقارير بالنفقات.

➤ يفترض باللجان الانتخابية أن تفتح اجتماعاتها للعامة، إلا في حال كانت السرية مطلوبة لمصلحة أخرى أكثر أهمية.

➤ اللجان الانتخابية هي هيئات عامة ويجب أن تحترم الحق في المعلومات، بما في ذلك من خلال وضع أنظمة لتلقي طلبات المعلومات واتخاذ القرار بشأنها. نظراً إلى أهمية الشفافية بالنسبة إلى اللجان الانتخابية،

يجب أن تسعى هذه اللجان من أجل تلبية المعايير الدولية لممارسات أفضل في هذا المجال، في ما يتخطى المعايير الوطنية عند اللزوم.

7. إعلان النتائج

➤ يجب على اللجان الانتخابية، حيث ينطبق ذلك، أن تؤكد على موقفها باعتبارها الهيئة التي تصدر الإعلانات الرسمية عن نتائج الانتخابات ويجب أن تؤدي هذا الواجب بالكامل وفي أوانه، مع الأخذ في الحسبان السياق المحلي والتطورات خلال عملية الانتخابات الفعلية.

8. تقديم المعلومات الأساسية التاريخية

➤ يجب أن توفر اللجان الانتخابية المعلومات المتعلقة بنتائج الانتخابات السابقة (الأصوات المدلى بها لكل مرشح/ولاية، الفائزين والخاسرين، نسبة المشاركة في التصويت، وما إلى ذلك)، فضلاً عن المعلومات الأخرى كالتقارير من مراقبي الانتخابات المسجلين.

9. ضمان الوصول إلى المعلومات

➤ يجب أن تحرص اللجان الانتخابية على أن تكون مواقعها الإلكترونية سهلة التصفح (بوظائف بحث ملائمة، وتصنيفات ضمن أقسام وفئات، وخرائط للموقع)، وتشتمل على الأقل على المعلومات الأساسية المتوفرة في كافة اللغات الأساسية التي يتحدث بها جمهور الناخبين، وتقدم بقدر الإمكان في وسائل يمكن للمواطنين العاديين فهمها، وحيث الإمكان، قابلة للتصفح عبر الهواتف الجوال، وأجهزة الكمبيوتر.

10. توفير حلقة من المعلومات المرتجعة

➤ يجب على اللجان الانتخابية أن توفر أنظمة يمكن للأفراد فيها تقديم الشكاوى وتوفير المعلومات المرتجعة والإعلان بالشكل الملائم عن هذه الأنظمة.